مدى الاعتراف بعقود فض العبوة في القانونين الأمريكي والمصري

د/ هيثم السيد أحمد عيسى
دكتوراه في القانون المدني
الحائز على جائزة الدولة التشجيعية في
العلوم القانونية والاقتصادية لعام ٢٠١٩م

ملخص

تقدم عقود فض العبوة أسلوبا للتعاقد يختلف عن الطرق المعتاد في إبرام العقود؛ حيث إن أحد الأطراف التعاقدية (صاحب المنتج) عندما يتلقى طلب التعاقد على منتجه من الطرف الآخر (العميل) فإنه يقوم بإرساله إلى الأخير في عبوة مغلفة مع وضع البنود التعاقدية داخلها، سواء كان يستطيع المتلقي (العميل) الاطلاع على هذه البنود من الخارج أم لا؛ فقد لا يتمكن من ذلك إلا بعد فض العبوة، مع وجود إشعار يفيد بأن فض العبوة أو استخدام المنتج أو الاحتفاظ به مدة معينة يعد قبولا لتلك البنود المرفقة. ونسعى في هذا البحث إلى بيان مدى الاعتراف بهذا النمط من العقود من خلال تقسيمه إلى مطلب تمهيدي نتناول فيه مفهوم عقود فض العبوة ومبحثين نتناول في الأول: موقف القانون الأمريكي من هذه العقود. ونبين في الثاني موقف القانون المصري أيضا.

الكلمات المفتاحية: عقود فض العبوة، العقود متعددة الطبقات، العقود النموذجية، رخص البرامج.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

Abstract

Shrink wrap agreements offer a method of contracting that differs from the usual methods of concluding contracts; Since one of the contracting parties (the product owner) when he receives a contract request for his product from the other party (the customer), he sends it to the latter in a package with the contractual terms placed inside it; Whether or not the recipient (the customer) can view these terms from the outside; He may not be able to do so until after the package has been opened, with a notice stating that opening the package or using the product or keeping it for a certain period is an acceptance of those attached terms. In this research, we seek to demonstrate the extent of recognition of this type of contracts by dividing it into an introductory section in which we address the concept of shrink wrap agreements, and two main sections that we address in the first: the position of American law on these agreements. In the second, we clarify also the position of Egyptian law.

Keywords: Shrink- wrap agreements, layered contracts, standard form contracts, software licenses.

مقدمة

تسعى نظرية العقد إلى كفالة حق الأفراد في تنظيم مصالحهم المشروعة في حدود ما تطابقت عليه إراداتهم؛ وقد ظل دائما التوازن التعاقدي بين الأطراف المختلفة أحد التحديات التي حاولت النظرية معالجة أوجه الاختلال التي تشوبه للحفاظ على العدالة بين المتعاقدين، ودعمتها في تحقيق ذلك قوانين حماية المستهلك التي نشأت نتيجة التطور الاقتصادي الذي شهدته المجتمعات؛ ومن بين الممارسات التي تهدد ذلك التوازن تقديم طرف تعاقدي إلى الآخر شروط مطبوعة لا يملك ذلك الطرف مناقشتها ولا الحق في طلب تعديلها فإما أن يقبلها كلية أو يرفضها كلية، وذلك بسبب قوة المركز الاقتصادي والمعرفي لمقدم تلك الشروط وضعف مركز المتعاقد معه في المقابل.

وقد تطورت الممارسات التعاقدية مع الوقت وانتقلنا إلى مرحلة أكثر تعقيدا لم يعد يرى فيها المتعاقد صاحب المركز الضعيف الشروط التعاقدية المطبوعة، المعدة سلفا، قبل الحصول على المنتج ودفع المقابل؛ وظهرت ممارسة يُطلق عليها: "الدفع الآن أما الشروط لاحقا" Pay now, terms later (PNTL) ؛ وكان ذلك بسبب انتشار التعاقد عبر وسائل الاتصال الحديثة، الانترنت والهاتف، التي يسرت السبيل إلى طلب المنتج عن بعد ودفع المقابل الكترونيا ثم انتظار شحنه بعد ذلك إلى العنوان المحدد مرفقا به شروط التعاقد التي لم تعرض وقت عملية طلب المنتج والدفع.

وقد نشأ نتيجة لذلك ما يعرف بالعقود متعددة الطبقات "Layered contracts أو العقود المتجددة أو المستمرة "Rolling contracts، والتي لا تنتهي عملية تكوينها في وقت محدد ثم تبدأ مرحلة تنفيذها بعد ذلك، بل تظل عملية بناء العقود مستمرة حتى أثناء التنفيذ، بفعل إضافة شروط جديدة إليها.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

١-موضوع البحث

بناء على ما تقدم قد آثرنا بحث موضوع العقد متعدد الطبقات من خلال تناول أحد التطبيقات الرئيسية التي تجسده في الواقع وهو ما يعرف بعقود فض العبوة Shrink wrap agreements التي لا يرى فيها المتعاقد الشروط التعاقدية إلا بعد استلامه لعبوة المنتج المتعاقد عليه وبعد دفع المقابل في أغلب الأحوال؛ حيث يقوم صاحب المنتج بوضع الشروط داخل العبوة وتغليفها؛ سواء كان يستطيع المتعاقد معه الاطلاع عليها من الخارج دون الحاجة إلى فض العبوة، كأن يقوم صاحب المنتج بطباعتها على وجه العبوة، أو لا يتمكن من ذلك إلا بعد فضها.

ونركز في هذا الموضوع على مسألة تكوين تلك العقود من الناحية المبدئية أو بمعنى آخر قضية الاعتراف بها؛ ورأينا أن يكون ذلك وفقا لقواعد العقود في القانونين الأمريكي والمصري؛ لذا اخترنا أن يكون عنوان البحث: مدى الاعتراف بعقود فض العبوة في القانونين الأمريكي والمصري.

٢-إشكالية البحث

تتحدد إشكالية البحث في أن عقود فض العبوة تتضمن أسلوبا من التعاقد لا يتمكن معه المتعاقد مع صاحب المنتج من الاطلاع على الشروط التعاقدية إلا بعد استلام المنتج، بل وبعد الدفع في أغلب الأحيان، وهو ما يثير التساؤل حول مسألة الاعتراف بهذه الشروط أو بمعنى أدق هل هي جزء من عقد تكون بالفعل قبل استلام المنتج، على اعتبار أنه تم الاتفاق على بعض المسائل التعاقدية أثناء طلب المنتج، أم أنها العقد كله أم على العكس من ذلك لا يجب الاعتراف بها مطلقا؛ كما أن هناك تساؤل آخر بخصوص مدى أحقية المتعاقد في رفض المنتج وإرجاعه واسترداد المبلغ المدفوع كمقابل له.

٣-أهمية البحث

نحاول من خلال هذا البحث تطبيق قواعد العقود في الولايات المتحدة الأمريكية ومصر لبيان مدى الاعتراف بإحدى الممارسات التعاقدية المنتشرة في عصرنا والتي تمثل تحديا أمام تطبيق نظرية العقد وقوانين حماية المستهلك أيضا، ونهدف من ذلك توفير الحماية القانونية للطرف المتعاقد مع صاحب المنتج بصفة أساسية؛ فضلا عن أن البحث يمثل أيضا مقدمة في العقود متعددة الطبقات بالمعنى الذي عرضناه لها أعلاه، من خلال تناول أحد أبرز تطبيقاتها في الواقع؛ بحيث يفتح البحث المجال لدراسة الحلول القانونية للإشكاليات التي تثيرها مثل هذه العقود.

٤-صعوبات البحث

تتحدد صعوبات البحث في قلة المراجع التي تناولت الموضوع من الجوانب المختلفة التي تتعلق بتكوين عقود فض العبوة ومدى الاعتراف بها، كما لم يكن هناك تطبيقات قضائية أمام القضاء الوطني نستعين بها في تطبيق قواعد العقود أو قواعد حماية المستهلك على ما تقدمه تلك العقود من أسلوب خاص في عملية إبرامها.

٥-المنهج العلمي

سنتبع في هذا البحث المنهج التحليلي التأصيلي الذي نستطيع من خلاله سبر أغوار المسائل القانونية المرتبطة بتكوين عقود فض العبوة ومحاولة ردها إلى قواعد معينة، وتطبيق القواعد الأخيرة من أجل استيعاب الخصوصيات التي تتمتع بها تلك العقود، كما سنتبع أيضا المنهج المقارن بصورة أساسية، حيث سنتناول المسائل المرتبطة بموضوع بحثنا في القانون الأمريكي أولا ثم القانون المصري بعد ذلك.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

٦-خطة البحث

نرى أن حل الإشكالية التي عرضناها سابقا يكون عن طريق تناول مسألة الاعتراف بعقود فض العبوة في القانون الأمريكي أولا لكي نستهدي بذلك فيما بعد أثناء تناول المسألة ذاتها في القانون المصري؛ ومن المناسب أن نمهد إلى ذلك عن طريق بيان مفهوم عقود فض العبوة؛ وبالتالي نقسم البحث إلى مطلب تمهيدي ومبحثين كالتالي:

مطلب تمهيدي: مفهوم عقود فض العبوة

المبحث الأول: موقف القانون الأمريكي من عقود فض العبوة

المبحث الثاني: موقف القانون المصري من عقود فض العبوة

مطلب تمهيدي

مفهوم عقود فض العبوة

تمهيد وتقسيم

يتعين علينا في بداية بحثنا تحديد مفهوم عقود فض العبوة؛ لكي يتسنى لنا تصورها ووضعها في الإطار القانوني وبالتالي بيان حكمها فيما بعد في القانونين الأمريكي والمصري؛ ونرى أن ذلك يتطلب منا إعطاء لمحة تاريخية حول ظهورها أولا ثم بعد ذلك بيان تعريفها وفي النهاية يتعين علينا أن نميز بينها وبين ما قد يختلط بها من عقود أخرى تتشابه معها؛ وهذه العقود في الواقع هي عقود الويب Web contracts ؛ ولذا سنقسم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع كالتالي:

الفرع الأول: لمحة تاريخية حول ظهور عقود فض العبوة

الفرع الثاني: تعريف عقود فض العبوة

الفرع الثالث: التمييز بين عقود فض العبوة وعقود الويب

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

الفرع الأول

لمحة تاريخية حول ظهور عقود فض العبوة

ظهرت عقود فض العبوة Shrink wrap agreements في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات كوسيلة قانونية يستطيع من خلالها أصحاب برامج الكمبيوتر تحقيق الحماية القانونية لبرامجهم وتحديد شروط الاستخدام التي يجب على المستخدم الالتزام بها دونما حاجة لأخذ توقيعه على عقد مطبوع يضمن ذلك[١].

حيث إنه لم تكن مسألة خضوع برامج الكمبيوتر لحق المؤلف في ذلك التوقيت من المسائل المحسومة، التي لا خلاف عليها، فقد كانت محل مناقشة من جانب اللجنة الوطنية للاستخدامات التكنولوجية الجديدة للمصنفات المحمية بمقتضى حق المؤلف The National Commission on New Technological Uses of Copyrighted Works (CONTU) والتي أُنشئت من جانب الكونجرس عام ١٩٧٤م لدراسة المسائل المرتبطة بتأثير الكمبيوتر على الأعمال المحمية بمقتضى حق المؤلف بالإضافة إلى قضية نسخ Photocopying المصنفات[٢].

[١] MARK A. LEMLEY, "INTELLECTUAL PROPERTY AND SHRINKWRAP LICENSES," *SOUTHERN CALIFORNIA LAW REVIEW* ٦٨, (١٩٩٥): ١٢٤٢. Accessed March ٠٦, ٢٠٢٢. https://papers.ssrn.com/sol٣/papers.cfm?abstract_id=٢١٢٦٨٤٥

[٢] Richard I. Miller, "THE CONTU SOFTWARE PROTECTION SURVEY." *Jurimetrics Journal* ١٨, no.٤ (١٩٧٨): ٣٥٤–٣٦٨. Accessed March ٠٨, ٢٠٢٢. https://www.jstor.org/stable/٢٩٧٦١٦٣٦; Michael S. Keplinger and Robert W. Frase, "Role of CONTU in computers and photocopying," *IEEE Transactions*

وقد رفعت اللجنة تقريرها النهائي الذي يحمل توصياتها بخصوص ذلك في تاريخ ٣١ يوليو عام ١٩٧٨م ونتج عنه فيما بعد عام ١٩٨٠ إصدار قانون حق المؤلف للبرامج The Computer Software Copyright Act of ١٩٨٠ [٣]، والذي بمقتضاه تم توسيع نطاق الحماية القانونية لحق المؤلف لتشمل برامج الكمبيوتر؛ فقد أضاف القانون المذكور تعريف للبرامج في المادة ١٠١ من قانون حق المؤلف الأمريكي (١٠١ § .U.S.C ١٧)، حيث عرفها بأنها: مجموعة التعليمات أو التعبيرات التي يتم استخدامها بشكل مباشر أو غير مباشر في جهاز الكمبيوتر من أجل تحقيق نتيجة معينة، كما أضاف أيضا إليه المادة ١١٧ التي منحت حقوق معينة لمستخدمي البرامج المحمية بمقتضى حق المؤلف، تمثل استثناءات على الحقوق الاستئثارية exclusive rights الممنوحة لأصحاب حق المؤلف[٤].

ومع ذلك لم تُحسم كافة المسائل الأساسية بخصوص حماية حق المؤلف للبرامج؛ فقد اعترفت اللجنة في تقريرها بأن هناك صعوبات في تطبيق حق المؤلف على البرامج، لا سيما فيما يتعلق بالتمييز بين التعبير "Expression" المحمي بمقتضى حق المؤلف في البرنامج ومجرد العمليات أو الأفكار التي ينفذها البرنامج وتعد غير خاضعة لحق

---

on Professional Communication PC-٢٠, no.٣ (١٩٧٧): ١٦٧-١٧٠.Accessed March ٠٨, ٢٠٢٢. ١٠.١١٠٩/TPC.١٩٧٧.٦٥٩١٦١٠.

[٣] NATIONAL COMMISSION ON NEW TECHNOLOGICAL USES OF COPYRIGHTED WORKS (CONTU), *Final Report of the National Commission on New Technological Uses of Copyrighted Works* (Washington, DC: address ERIC - Education Resources Information Center, ١٩٧٨), ١-٣٥٤. Accessed March ٠٨, ٢٠٢٢. https://files.eric.ed.gov/fulltext/ED١٦٠١٢٢.pdf

[٤] Ralph Oman, "COMPUTER SOFTWARE AS COPYRIGHTABLE SUBJECT MATTER: ORACLE V. GOOGLE, LEGISLATIVE INTENT, AND THE SCOPE OF RIGHTS IN DIGITAL WORKS," *Harvard Journal of Law & Technology* ٣١, (٢٠١٨): ٦٣٩-٦٥١. Accessed March ٠٨, ٢٠٢٢. https://jolt.law.harvard.edu/assets/articlePDFs/v٣١/٣١HarvJLTech٦٣٩.pdf .

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

المؤلف[٥]، وظهر ذلك أيضا في عدم الاتفاق بين المحاكم في ذلك الوقت حول حماية حق المؤلف لشفرة الهدف object code، الشكل الثنائي للبرنامج الذي تفهمه الآلة، وكذلك مدى وجود تلك الحماية ضد النسخ غير الحرفي للبرنامج non-literal infringement [٦].

وكان هناك جدل قانوني في ذلك الوقت أيضا حول مدى وجود برامج الكمبيوتر ضمن نطاق الحماية القانونية لبراءات الاختراع[٧].

ففي بداية الأمر قضت المحكمة العليا الأمريكية في قضية Gottschalk v. Benson عام ١٩٧٢م بأن البرامج لا تصلح كموضوع أو محل للحصول على براءة اختراع[٨]؛ وقد عادت المحكمة في مناسبة أخرى من خلال قضية Diamond v. Diehr عام ١٩٨١ إلى ذات الموضوع وقضت بأن الخوارزمية المُتَضمَنة في برنامج الكمبيوتر تعد موضوعا يستحق براءة الاختراع طالما أن طلب البراءة لم يكن عن الخوارزمية وحدها بل بالاقتران بمكون أو عملية مادية[٩]؛ وعلى الرغم من ذلك ظلت مسألة منح البراءة عن البرنامج ذاته موضع شك بعد هذا الحكم ولم يحسم الأمر إلا في منتصف التسعينات وذلك بالاعتراف بصلاحية البرنامج كموضوع لبراءة الاختراع[١٠].

---

[٥] NATIONAL COMMISSION ON NEW TECHNOLOGICAL USES OF COPYRIGHTED WORKS (CONTU), *Final Report,* ٤٨-٦٧.

[٦] LEMLEY, "INTELLECTUAL PROPERTY", ١٢٤٣.

[٧] Ibid.

[٨] Gottschalk v. Benson, ٤٠٩ U.S. ٦٣ (١٩٧٢). Accessed March ٠٣, ٢٠٢٢. https://supreme.justia.com/cases/federal/us/٤٠٩/٦٣/.

[٩] Diamond v. Diehr, ٤٥٠ U.S. ١٧٥ (١٩٨١). Accessed March ٠٣, ٢٠٢٢. https://supreme.justia.com/cases/federal/us/٤٥٠/١٧٥/.

[١٠] Adam Mossoff, "A Brief History of Software Patents (and Why They're Valid)," *Arizona Law Review Syllabus* ٥٦ (٢٠١٤): ٦٦-٧٧. Accessed March ٠٥, ٢٠٢٢.

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره أعلاه بشأن عدم اليقين القانوني حول الحماية القانونية للبرامج عن طريق حق المؤلف أو براءات الاختراع في وقت ظهور عقود فض العبوة، أراد أيضا أصحاب البرامج وضع شروط تنظم عملية استخدامها وتقيد من انتفاع المستخدم النهائي بها End-user، وهو أمر لا يتحقق مع بيع البرنامج لأن حق صاحب البرنامج يُستنفد بعد البيع وفقا لقاعدة البيع الأول First sale doctrine المنصوص عليها في قانون حق المؤلف الأمريكي والتي تمنع صاحب حق المؤلف من تقييد استخدام المصنف بمجرد البيع[١١]. وبالتالي لجأ أصحاب البرامج إلى الترخيص بالاستخدام License من خلال عقود فض العبوة وليس البيع لتحقيق هذا الهدف الذي استمر في الحقيقة حتى الآن[١٢].

ويضاف إلى الأسباب التي ساهمت في ظهور عقود فض العبوة رغبة أصحاب البرامج في النص على عدد من الشروط الأساسية الأخرى، إلى جانب شروط تقييد الاستخدام، كشروط اسقاط الضمانات warranties والإعفاء من المسؤولية واختيار القانون واجب التطبيق وغير ذلك[١٣].

ويفسر حرص أصحاب البرامج على تحديد مسار للمستخدم النهائي لاستخدام البرنامج لا يخرج عنه ليس فقط ظهور عقود فض العبوة بل أيضا استمرارها حتى اليوم.

---

https://arizonalawreview.org/pdf/syllabus/٥٦ArizLRevSyl٦٥.pdf

[١١] Ariel Katz, "The First Sale Doctrine and the Economics of PostSale Restraints ," *BRIGHAM YOUNG UNIVERSITY LAW REVIEW* ٢٠١٤, no.١ (٢٠١٤): ٥٥-١٤٢. Accessed March ٠٧, ٢٠٢٢. https://digitalcommons.law.byu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=٢٩١٢&context=lawreview.

[١٢] David L. Hayes, "The Enforceability of Shrinkwrap License Agreements On-Line and Off-Line," *fenwick & west llp* (March ١٩٩٧): ١.Accessed March ٠٧, ٢٠٢٢. http://euro.ecom.cmu.edu/program/law/٠٨-٧٣٢/Transactions/ShrinkwrapFenwick.pdf

[١٣] Ibid.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

وأخيرا نود القول بأن عقود فض العبوة وإن كانت ترتبط من الناحية التاريخية مع البرامج، فلاشك أن الأخيرة هي سبب ظهورها كما وضحنا، لكن مع ذلك يمكن استخدام طريقة التعاقد التي تعرضها تلك العقود مع منتجات أخرى، ليس فقط البرامج، كالأفلام والأغاني والكتب والألعاب وغير ذلك، بحسب حاجة المتعاقد.

الفرع الثاني

تعريف عقود فض العبوة

عقد فض العبوة Shrink wrap agreement هو اتفاق بين صاحب المنتج والعميل يتم إبرامه عن طريق وضع الطرف الأول المنتج وبنود الاتفاق في عبوة ثم تغليفها وتسليمها إلى الطرف الثاني الراغب في التعاقد، سواء كان يستطيع الأخير الاطلاع على تلك البنود من الخارج دون الحاجة إلى فض العبوة أم لا، مع وجود إشعار على العبوة يفيد بأن فضها أو استخدام المنتج أو عدم رده خلال مدة معينة، بحسب الأحوال، يعد قبولا لبنود الاتفاق المرفقة[١٤].

[١٤] قريب من هذا التعريف:

Scott J. Spooner, “The Validation of Shrink-Wrap and Click-Wrap Licenses by Virginia's Uniform Computer Information Transactions Act,” *Richmond Journal of Law and Technology* ٧, no.٣ (٢٠٠١): ٣. Accessed March ٠٩, ٢٠٢٢.

https://scholarship.richmond.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=١١٢٧&context=jolt;

Debora Halbert, “The Open Source Alternative: Shrink-Wrap, Open Source and Copyright, " *Murdoch University Electronic Journal of Law* ١٠, no.٤ (٢٠٠٣). Accessed March ٠٨, ٢٠٢٢. http://www٥.austlii.edu.au/au/journals/MurUEJL/٢٠٠٣/٣٣.html;

ويعبر المصطلح الانجليزي "Shrink wrap" عن الغلاف البلاستيكي الذي يحيط بعبوة المنتج محل التعاقد[١٥]، والذي يمثل فضه إما تعبيرا عن الموافقة على التعاقد إذا كان العميل يستطيع الاطلاع على بنود الاتفاق دون الحاجة إلى القيام بفض العبوة أو تعبيرا عن الرغبة في الاطلاع على بنود الاتفاق من أجل اتخاذ القرار بالقبول أو الرفض إذا كان العميل لا يستطيع رؤية بنود الاتفاق من الخارج دون الحاجة إلى فتح العبوة.

وفي رأينا أن تسمية هذه العقود بعقود فض العبوة يرجع، كما أشرنا أعلاه، إلى أن فعل فض العبوة هو الفعل الرئيسي في إبرام مثل هذه العقود، فهو إما يمثل موافقة على العقد أو رغبة في قراءة الشروط التعاقدية لاتخاذ القرار المناسب.

ويلاحظ أن التعريف الذي وضحناها أعلاه لا يقتصر فقط على عقود فض العبوة التي تظهر شروطها التعاقدية للعميل دون الحاجة إلى فض العبوة، وفقا لرأي البعض[١٦]، بل تشمل أيضا العقود التي توجد بنودها داخل صندوق المنتج أو العبوة بشكل لا يستطيع معه العميل الاطلاع عليها دون فض العبوة، وسيتضح هذا المعنى عند حديثنا عن خصاص تلك العقود في السطور اللاحقة.

ونستطيع القول أن هناك **خمس خصائص** يتميز بها هذا النمط من التعاقد وهي: تغليف المنتج، إرفاق الشروط التعاقدية، توجيه إشعار للمتعاقد الآخر بطريقة القبول، فض العبوة وأخيرا إعادة المنتج في حالة الرفض:

---

[١٥] Roger LeRoy Miller, *Business Law Today, Standard: Text & Summarized Cases* (Massachusetts, US: Cengage Learning, ٢٠١٦), ٢٧٤.

[١٦] Jiao Xue, "A Comparative Study of Shrink-Wrap License," *Journal of Politics and Law* ٢, no.٢ (٢٠٠٩): ٨٦. Accessed March ٠٨, ٢٠٢٢. https://ccsenet.org/journal/index.php/jpl/article/download/٢٣١٠/٢١٦٧.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

وفيما يتعلق **بالخصيصة الأولى** الخاصة بتغليف المنتج فإننا نود التأكيد على أننا استخدامنا لفظ المنتج هنا لكي نبين أن الأمر لا يقتصر فقط على البرامج، مع اعترافنا بأن الأخيرة هي سبب ظهور عقود فض العبوة وفقا لما بيناه في الفرع السابق؛ وإنما كل منتج تقبل طبيعته التغليف ويرغب صاحبه في تقييد المستخدم النهائي بشروط معينة عند استخدامه، يصلح أن يكون موضوعا للتعاقد عن طريق فض العبوة، أيا كانت طبيعة هذا التغليف[١٧].

وفيما يتعلق **بالخصيصة الثانية** الخاصة بإرفاق الشروط التعاقدية فإن هذا النمط من التعاقد يتميز بأن صاحب المنتج يقوم بوضع الشروط التعاقدية التي أعدها مسبقا، في عبوة المنتج، والطريقة المعتادة هنا أن يتم ذلك بأسلوب يُظهر بوضوح تلك الشروط لأي شخص يمسك العبوة أو يقترب منها، ويكون ذلك إما عن طريق وضعها تحت غلاف شفاف يجعلها قابلة للقراءة من الخارج دون فتح الغلاف أو طباعتها على العبوة أو صندوق المنتج، وهذه هي الطريقة الشائعة في التغليف بخصوص هذا النمط من التعاقد[١٨].

كما يمكن أن توضع الشروط التعاقدية في عبوة المنتج بطريقة لا تجعلها قابلة للقراءة بدون فتح صندوق المنتج أو العبوة والاطلاع عليها[١٩]. بل أننا نرى إنه لا غضاضة إذا تمت طباعة الشروط التعاقدية وتسليمها للمتعاقد يدويا

---

[١٧] أنظر أيضا هذا المعنى لدى:

Miller, *Business Law*, ٢٧٤.

[١٨] Steven A. Heath, "CONTRACTS, COPYRIGHT, AND CONFUSION REVISITING THE ENFORCEABILITY OF 'SHRINKWRAP' LICENSES, " *Chicago Kent Journal of Intellectual Property* ٥, no.١ (٢٠٠٥): ١٥. Accessed March ٠٨, ٢٠٢٢.

https://scholarship.kentlaw.iit.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=١٠٣٦&context=ckjip;

David Bolton, "Shrink–wrap and click–wrap contracts," *Precedent (Australian Lawyers Alliance)*, no.٩٥ (٢٠٠٩): ١٢. Accessed March ٠٨, ٢٠٢٢.

http://www.austlii.edu.au/au/journals/PrecedentAULA/٢٠٠٩/٩٧.pdf

[١٩] Spooner, "The Validation of Shrink-Wrap," ٣.

خارج العبوة مع المنتج المغلف وإن كانت هذه حالة نادرة، وتلحق هذه الحالة بالحالة الأولى التي يستطيع فيها العميل الاطلاع على بنود الاتفاق دون الحاجة إلى فض العبوة.

وتجدر الإشارة بخصوص هذا العنصر إلى أنه إذا تعلق الأمر بالبرامج فإن الشروط التعاقدية المرفقة معها يُطلق عليها رخصة المستخدم النهائي End-user license agreement (EULA) والتي تتضمن الالتزامات والحقوق المرتبطة باستخدام البرنامج والخاصة بالطرفين المتعاقدين، المرخص Licensor صاحب الحق على البرنامج والمرخص له المستخدم Licensee & user ؛ وبالتالي عقود فض العبوة في حالة البرنامج تتمثل في رخصة المستخدم النهائي للبرنامج[٢٠].

وبالنسبة **للخصيصة الثالثة** الخاصة بتوجيه صاحب المنتج إشعارا للمتعاقد الآخر بطريقة القبول فإننا نقصد قيام صاحب المنتج هنا بتنبيه المتعاقد معه من خلال بيان يوضع بصورة بارزة على صندوق المنتج يوضح طريقة قبول العقد والالتزام بشروط الاتفاق المرفق مع المنتج، وهذه الطريقة إما أن تتمثل في فض العبوة أو استخدام المنتج أو الاحتفاظ به مدة معينة، بحسب أسلوب التغليف المُختار ورغبة صاحب المنتج[٢١].

و يقوم صاحب المنتج بتوضيح أثر رفض العقد، في الإشعار المذكور، وهو إعادة المنتج بحالته الأصلية في مدة معينة وذلك من أجل استرداد المقابل المقدم من جانب العميل[٢٢].

[٢٠] Bolton, "Shrink-wrap," ١٢.

[٢١] Hayes, "The Enforceability of Shrinkwrap," ١١.

[٢٢] Ibid.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

أما فيما يتعلق **بالخصيصة الرابعة** الخاصة بفض العبوة فالمقصود هنا أن هذا النمط من التعاقد يتميز بأن فض العبوة في غالب الأحيان، بحسب طريقة التغليف، يعد قبولا للبنود المرفقة مع المنتج أو على الأقل، في أحوال أخرى، هو طريق العميل للحصول على هذه البنود ومن ثم اتخاذ قراره بالقبول أو الرفض بعد ذلك.

وأخيرا **الخصيصة الخامسة** تتعلق بإعادة المنتج في حالة رفض العقد ويحدد صاحب المنتج في الإشعار الذي يضعه على الصندوق أو العبوة المدة التي ينبغي إعادة المنتج فيها عند رفض العقد[٢٣]. ويتعين على العميل إعادة المنتج بحالته الأصلية دون أي تغيير فيما عدا فتح العبوة من أجل قراءة البنود التعاقدية في الحالة التي لا يسمح فيها التغليف بالاطلاع عليها من الخارج.

الفرع الثالث

التمييز بين عقود فض العبوة وعقود الويب

عقود الويب Web based contracts تتمثل في نوعين أساسيين من العقود هما عقود الإبرام بالنقر Click wrap agreements وعقود الإبرام بالتصفح Browse wrap agreements وهما أشهر أنماط العقود المبرمة عبر مواقع الإنترنت وأكثر العقود الالكترونية شيوعا في عصرنا الحالي[٢٤]، وقد آثرنا تناول التمييز بين عقود فض العبوة وعقود الويب نظرا للخلط الذي قد يقع بين النوعين ربما لوجود كلمة "Wrap" في المصطلح الانجليزي لعقود

[٢٣] LEMLEY, "INTELLECTUAL PROPERTY," ١٢٤١.

[٢٤] Paul Goldstein, *Goldstein on Copyright* (New York, US: Wolters Kluwer, ٢٠٠٥), ٥.١.٣; Julia Hörnle, *Internet Jurisdiction Law and Practice* (UK: Oxford University Press, ٢٠٢١), ٣٣٨; Gregory J. Battersby, Charles W. Grimes and Leonard T. Nuara, *Drafting Internet Agreements* (New York, US: Wolters Kluwer, ٢٠١٠), ٨–٦.

الويب وعقود فض العبوة أيضا، حتى أن البعض يطلق على مجموع هذه العقود بالإنجليزية مصطلح " wrap contracts"[٢٥].

والحقيقة أن عقود فض العبوة Shrink wrap agreements هي الأساس التاريخي لعقود الويب[٢٦]، ولذا لا غرابة في أن نجد عقود الويب عبارة عن عقود نمطية معدة مسبقا لا تقبل التفاوض أو التعديل فإما أن يقبلها المستخدم بحالتها أو يرفضها كليا، وهو نفس الأمر بالنسبة لعقود فض العبوة[٢٧]. وهذا الأمر ينبع من حقيقة أن الموجب في الحالتين يرغب في فرض شروطه على المستخدم التي تحدد مسار الاستخدام الملائم لمنتجاته أو خدماته، فضلا عن أن هناك عقبة عملية تواجهه تتمثل في صعوبة الدخول في مفاوضات مع كل مستخدم لتغيير الشروط التعاقدية؛ ذلك أن تلك العقود تستخدم على نطاق واسع، ربما يتسع في بعض الحالات ليشمل العالم بأكمله.

---

[٢٥] Nancy S. Kim, *Wrap Contracts: Foundations and Ramifications* (New York, US: Oxford University Press, ٢٠١٣),٣.

[٢٦] Michelle Garcia, "Browsewrap: A Unique Solution to the Slippery Slope of the Clickwrap Conundrum," *Campbell Law Review* ٣٦, no.١ (٢٠١٣): ٣٤-٣٥. Accessed March ٠٩, ٢٠٢٢. https://scholarship.law.campbell.edu/cgi/viewcontent.cgi?referer=&httpsredir=١&article=١٥٧٣&context=clr.

[٢٧] Robert L. Oakley, "Fairness in Electronic Contracting Minimum Standards for Non-Negotiated Contracts," Houston Law Review٤٢, (٢٠٠٦): ١-٦٦. Accessed March ٠٨, ٢٠٢٢. https://ssrn.com/abstract=١٣٤٨٨١٥.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

ومع ذلك فهناك اختلاف بديهي بين عقود فض العبوة من ناحية وعقود الويب من ناحية أخرى وهو أن الأخيرة تجرى عبر مواقع الإنترنت بينما الأولى تجرى خارج الإنترنت في العالم الملوس[٢٨].

كما أن طريقة التعاقد في عقود فض العبوة تختلف عنها في حالة عقود الويب؛ ففي الأخيرة إذا نظرنا إلى النوع الأول منها والمتمثل في عقود الإبرام بالنقر Click wrap agreements سنجد أنه عبارة عن عقد يعرض الموجب وفقا له شروطه التعاقدية على الموجب له، المستخدم أو العميل، في نافذة تظهر له على الشاشة يوجد في نهايتها زر للموافقة على الشروط وآخر للرفض بحيث إذا أراد الموجب له قبول العقد فإن عليه الضغط على زر الموافقة والعكس صحيح؛ وبالتالي فإن طريقة قبول العقد هنا تستلزم التدخل إيجابيا من جانب الموجب عن طريق الضغط على زر يعبر عن ذلك[٢٩].

أما إذا نظرنا إلى النوع الثاني من عقود الويب وهو عقد الإبرام بالتصفح Browse wrap agreements سنجد أنها عبارة عن العقود التي يعرض وفقا لها الموجب الشروط التعاقدية على الموقع الخاص به، عادة أسفل الموقع من خلال رابط تشعبي Hyperlink يستطيع المستخدم الضغط عليه والوصول إلى ما يعرف بشروط

---

[٢٨] Adam Gatt, "ELECTRONIC COMMERCE CLICK-WRAP AGREEMENTS THE ENFORCEABILITY OF CLICK-WRAP AGREEMENTS ," *Computer Law & Security* ١٨, no.٦ (٢٠٠٢): ٤٠٥. Accessed March ٠٨, ٢٠٢٢.
https://edisciplinas.usp.br/pluginfile.php/٢٠٥٦٢٧٥/mod_resource/content/١/enforceability٪٢٠of٪٢٠click wrap٪٢٠(Adam٪٢٠Gatt).pdf.

[٢٩] Kayleen Manwaring, "Enforceability of Clickwrap and Browsewrap Terms in Australia: Lessons from the U.S. and the U.K.," *Studies in Ethics, Law, and Technology* ٥, no.١ (٢٠١١): ١. Accessed March ٠٨, ٢٠٢٢.
https://www.researchgate.net/publication/٢٥٦٠٥٨٨٨٠_Enforceability_of_Clickwrap_and_Browsewrap_Terms_in_Australia_Lessons_from_the_US_and_the_UK.

الاستخدام Terms of use ، ويتمثل قبول العقد هنا في استخدام الموقع الالكتروني؛ وبالتالي فهي لا تحتاج إلى التصريح بالموافقة كما هو الحال مع النوع الأول، عقود الإبرام بالنقر Click–wrap agreements [٣٠].

ويتضح من ذلك أن طريقة التعاقد في النوعين السابقين تختلف تماما عن طريقة التعاقد في عقود فض العبوة التي تتسم بالخصائص الخمس المذكورة في الفرع الثاني.

[٣٠] Ian Rambarran and Robert Hunt, "Are Browse–Wrap Agreements All They Are Wrapped Up To Be?," *TUL. J. TECH. & INTELL. PROP* ٩, (٢٠٠٧): ١٧٤. Accessed March ٠٨, ٢٠٢٢. https://journals.tulane.edu/TIP/article/view/٢٥٢٧/٢٣٤٩

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

المبحث الأول

موقف القانون الأمريكي من عقود فض العبوة

تمهيد وتقسيم

سنتناول في هذا المبحث موقف القانون الأمريكي من عقود فض العبوة وذلك من خلال بيان موقف قانون التجارة الموحد Uniform Commercial Code (UCC) من المسألة أولا ثم بيان موقف قانون معاملات معلومات الكمبيوتر الموحد Uniform Computer Information Transactions Act (UCITA)، وذلك في مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: عقود فض العبوة في ضوء قانون التجارة الموحد(UCC) Uniform Commercial code

المطلب الثاني: عقود فض العبوة في ضوء قانون معاملات معلومات الكمبيوتر الموحد Uniform Computer Information Transactions Act (UCITA)

المطلب الأول

عقود فض العبوة في ضوء قانون التجارة الموحد

Uniform Commercial code (UCC)

تمهيد وتقسيم

مرت عقود فض العبوة بمرحلتين طبقت خلالهما المحاكم الأمريكية قانون التجارة الموحد عند النظر في المنازعات التي أثيرت بشأنها، وتحديدا المادة الثانية التي تنظم بيع البضائع Sale of goods [٣١] ؛ ففي المرحلة الأولى لم تعترف المحاكم بعقود فض العبوة ثم تغير الأمر مع مرور الزمن لصالح تلك العقود حيث بدأت مرحلة جديدة نالت فيها الاعتراف من المحاكم[٣٢]؛ ونفصل ذلك في فرعين على النحو التالي:

الفرع الأول: المرحلة الأولى (عدم الاعتراف بعقود فض العبوة)

الفرع الثاني: المرحلة الثانية (الاعتراف بعقود فض العبوة)

[٣١] قانون التجارة الموحد Uniform Commercial code (UCC) هو أحد القوانين النموذجية المهمة التي أعدتها لجنة القانون الموحد Uniform Law Commission (ULC) بهدف وضع قواعد قانونية موحدة داخل الولايات المتحدة الأمريكية تنطبق على المعاملات التجارية، وقد اعتمدته كافة الولايات فعلا. ولجنة القانون الموحد (ULC) هي مؤسسة أمريكية غير ربحية تأسست في عام ١٨٩٢م وتهدف إلى تزويد الولايات الأمريكية (بالإضافة إلى مقاطعة كولومبيا وبورتوريكو، وجزر فيرجن الأمريكية) بالقوانين الموحدة في المجالات المهمة التي تتطلب أن يكون تنظيمها موحد على مستوى كافة الولايات. راجع موقع اللجنة من خلال هذا الرابط:
https://www.uniformlaws.org/acts/ucc. Accessed March ٦, ٢٠٢٢.

[٣٢] Spooner, “The Validation of Shrink-Wrap,” ٤.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

الفرع الأول

المرحلة الأولى (عدم الاعتراف بعقود فض العبوة)

كان أول حكم بعدم الاعتراف بعقود فض العبوة من جانب محكمة الاستئناف (الدائرة الثالثة) في قضية Step–Saver Data Sys., Inc. v. Wyse Tech عام ١٩٩١ [٣٣]؛ وقبل أن نتحدث عن الأسس التي اعتمدت عليها المحكمة في حكمها، ينبغي أن نذكر وقائع القضية وحكم محكمة المقاطعة فيها قبل أن تصل إلى محكمة الاستئناف.

وتتلخص وقائع القضية في أن المدعي عليه باع إلى المدعي برنامج كمبيوتر بعد مفاوضات دارت بينهما على الهاتف، أرسل بعدها المدعي عليه إلى المدعي البرنامج مع الفاتورة واتفاقية الترخيص وهي من نوع تراخيص فض العبوة Shrink wrap license والتي تضمنت إخلاء مسؤولية المدعي عليه عن كافة الضمانات على البرنامج disclaimer of warranties والتأكيد على أن الترخيص المرفق جزء من العقد بين الطرفين وكذلك بيان يؤكد أيضا أن فتح الغلاف الخاص بالبرنامج يعد قبولا لشروط الترخيص وفي حالة الرفض يجب رد المنتج مغلف غير مفتوح من أجل استرداد المبلغ المدفوع كمقابل له[٣٤].

أقام المدعي دعواه بعد اكتشاف مشاكل جوهرية في البرنامج سعيا منه للحصول على تعويض وفرض الضمانات الناشئة عن العقد لكن محكمة المقاطعة منحت حكما لصالح المدعي عليه؛ حيث قضت بأن الاتفاق بين الطرفين

[٣٣] Step–saver Data Systems, Inc., V. Wyse Technology and the Software Link, Inc, ٩٣٩ F.٢d ٩١ (٣d Cir. ١٩٩١).

[٣٤] Hayes, The Enforceability of Shrinkwrap License," ٣.

ينحصر في رخصة فض العبوة بما تتضمنه من استبعاد الضمانات؛ مما أدى إلى قيام المدعي باستئناف الحكم أمام الدائرة الثالثة[٣٥].

ألغت الدائرة الثالثة حكم محكمة المقاطعة المشار إليه وقضت بأن الشروط التي اتفق عليها الطرفان عبر الهاتف حول البضاعة والكمية والسعر كانت محددة بصورة كافية لتكوين العقد. ورفضت المحكمة الحجة التي قدمها المستأنف ضده، المدعي عليه في الدعوى، بائع البرنامج، بأن ترخيص فض العبوة يعد قبولا مشروطا Conditional acceptance أو إيجابا مقابلا Counter offer وفقا للمادة ٢-٢٠٧ من قانون التجارة الموحد، على أساس أن الترخيص نص على أن الرضا يكون عن طريق فتح حزمة البرنامج وفي المقابل يجب إعادة المنتج في حالة رفض الشروط الواردة في الترخيص[٣٦]، ويعد ذلك إشارة إلى أن الترخيص يعتبر قبولا مشروطا. وردت المحكمة على ذلك بأن قبول المدعى عليه (المستأنف ضده) للعقد لم يكن مشروطا لأنه لم يظهر عدم استعداده للمضي قدما في المعاملة مالم تدرج الشروط الإضافية الواردة في ترخيص فض العبوة في العقد. بمعنى أوضح أن المحكمة قضت بأن

---

[٣٥] Christopher TAY, "Contracts, technology and electronic commerce : The evolution continues," *Journal of Law and Information Science* ٩, no.٢ (١٩٩٨). Accessed March ١٠, ٢٠٢٢. http://classic.austlii.edu.au/au/journals/JlLawInfoSci/١٩٩٨/١٤.html

[٣٦] ٢-٢٠٧ (١): (١) A definite and seasonable expression of acceptance or a written confirmation which is sent within a reasonable time operates as an acceptance even though it states terms additional to or different from those offered or agreed upon, unless acceptance is expressly made conditional on assent to the additional or different terms.(٢) (٢) The additional terms are to be construed as proposals for addition to the contract. Between merchantssuch terms become part of the contract unless: (a) the offer expressly limits acceptance to the terms of the offer; (b) they materially alter it; or (c) notification of objection to them has already been given or is given within a reasonable time after notice of them is received.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

ترخيص فض العبوة المرفق مع البرنامج لا يعد قبولا مشروطا من جانب بائع البرنامج لأن الأخير لم يعبر بوضوح عن عدم رغبته في المضي قدما في المعاملة مالم يتم الموافقة على الشروط الإضافية الواردة في الترخيص من جانب المدعي (المستأنف) ومن ثم إدراجها في الاتفاق[٣٧].

وبينت المحكمة في هذا السياق أن البيان الذي أورده بائع البرنامج في الترخيص المرفق معه، الذي يحدد أن الرضا يكون عن طريق فتح حزمة البرنامج لا يكفي للقول بأن الترخيص بما تضمنه من شروط إضافية يعد قبولا مشروطا بموجب المادة ٢٠٧ – ٢ [٣٨].

وبهذا التحليل تكون المحكمة قد رأت أن العقد قد تم بالفعل بين الطرفين عبر الهاتف وأن الترخيص الذي أرفقه البائع مع البرنامج، عند شحنه إلى المدعي بما تضمنه من شروط، هو مجرد اقتراح بتعديل العقد أو إضافة شروط جديدة إليه. ووضحت المحكمة أيضا أن المادة ٢٠٧-٢ تشترط الموافقة الصريحة من جانب متلقي الشروط الإضافية في هذه الحالة؛ بحيث لو أن المتلقي استمر أو مضى قدما فقط في المعاملة دون إبلاغ موافقته بشكل مؤكد على الشروط الإضافية فإن النص الذي يحتوي على مثل هذه الشروط لا يعد جزءا من العقد، إذا كانت الشروط ستغير العقد بشكل جوهري؛ وعلى أساس ذلك قضت المحكمة بأن الترخيص المرفق مع البرنامج لا يعد جزءا من العقد لأنه

---

[٣٧] Robert A. Feldman and Raymond T. Nimmer , *Drafting Effective Contracts: A Practitioner's Guide* (New York, US: Wolters Kluwe, ١٩٩٩), ٤-٥٢; Michael H. Dessent, "Digital Handshakes in Cyberspace Under E-Sign: "There's A New Sheriff In Town!"," *California Western School of Law* (٢٠٠٢): ٩٥٥-٩٦٠. Accessed March ١٠, ٢٠٢٢.
https://scholarlycommons.law.cwsl.edu/cgi/viewcontent.cgi?referer=&httpsredir=١&article=١١٥١&context=fs

[٣٨] Ibid.

يغير من العقد المبرم بين الطرفين بشكل جوهري، ويتمثل ذلك على وجه الخصوص في شرط استبعاد الضمانات الوارد في الترخيص الذي يغير بشكل كبير من توزيع المخاطر المتعلقة بالمنتج بين الطرفين[٣٩].

اتبعت محكمة مقاطعة أريزونا في قضية Arizona Retail Sys. v. Software Link حكم الدائرة الثالثة الموضح أعلاه وذلك لتشابه الوقائع إلى حد كبير[٤٠]. وتتلخص الوقائع في أن المدعي طلب عبر ممثله نسخة من برنامج نظام التشغيل المسمى "PC-MOS "، الذي كان قد أعلن عنه المدعي عليه وقام بالترويج له، بعد الدخول في مناقشات حول مواصفاته مع العاملين لديه. وقام المدعي عليه بالفعل بشحن البرنامج إلى ممثل المدعي، وكان عبارة عن نسخة للتجربة بالإضافة إلى النسخة العادية التي يفترض الاحتفاظ بها إذا حازت النسخة التجريبية على رضا العميل (المدعي)، وكانت المواد مغلفة داخل غلاف بلاستيكي مثبت عليه رخصة الاستخدام Shrink wrap agreement التي تتضمن عددا من البنود، أهمها استبعاد الضمانات disclaimer of all warranties والبند الذي ينص على أن الترخيص هو التعبير النهائي والكامل للاتفاق بين الطرفين، بالإضافة إلى البند الذي يبين أن قبول العقد يكون عن طريق فض عبوة أو حزمة البرنامج[٤١].

بعد ذلك وعلى مدار سنة اشترت الشركة المدعية Arizona Retail Sys نسخا عديدة من برنامج نظام التشغيل وكانت المعاملة تتم عن طريق طلب يقدم إلى المدعي عليه عبر الهاتف ويجرى الاتفاق على الأسعار

[٣٩] Hayes," The Enforceability of Shrinkwrap," ٤.

[٤٠] Arizona Retail Systems v. Software Link, ٨٣١ F. Supp. ٧٥٩ (D. Ariz. ١٩٩٣). Accessed March ١٠, ٢٠٢٢.
https://law.justia.com/cases/federal/district-courts/FSupp/٨٣١/٧٥٩/١٨٠٢٢٦٥/

[٤١] Dessent," Digital Handshakes in Cyberspace," ٩٦٤.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

والكميات والنوع ثم يشحن المدعي عليه عبوات البرامج المطلوبة إلى العنوان المحدد مع الفاتورة وكان يظهر على وجه عبوة كل مجموعة من البرامج اتفاقية الترخيص[٤٢].

لكن ظهرت عدة مشاكل جوهرية في برنامج نظام التشغيل ولم يستطع المدعي التغلب عليها؛ مما دفعه في النهاية إلى رفع دعوى قضائية على الشركة التي حصل منها على البرامج على أساس الإخلال بالعقد[٤٣].

ميزت المحكمة في بادئ الأمر بين المعاملة الأولى وما أعقبها من معاملات أخرى تمت بين الطرفين: **ففيما يتعلق بالمعاملة الأولى:** اعترفت المحكمة بالترخيص المثبت على عبوة البرنامج كونه العقد المبرم بين الطرفين والذي يتضمن البنود المتفق عليها بينهما؛ فقد قضت المحكمة أن العقد في المعاملة الأولى قد تكون بين الطرفين عن طريق إيجاب offer من المدعي عليه صاحب البرنامج تمثل في إرسال الأخير عبوة البرنامج التي تحمل شروط الترخيص، وقبول acceptance من المدعي تمثل في فض عبوة البرنامج على النحو المحدد للقبول وفقا لشروط الترخيص، ووجدت المحكمة أن المدعي قد حصل على فرصة تجربة البرنامج عن طريق النسخة التجريبية وقراءة شروط الترخيص قبل فض العبوة ومن ثم قبول العقد[٤٤].

أما **ما يتعلق بالمعاملات اللاحقة:** لم تعترف المحكمة بالتراخيص المصاحبة للبرامج باعتبارها العقد المبرم بين الطرفين أو حتى كجزء من العقد، واتبعت في ذلك المنطق القانوني الذي قدمته محكمة الاستئناف الدائرة الثالثة في قضية Step-Saver Data Sys., Inc. v. Wyse Tech السابق بياناها أعلاه، وقضت المحكمة بأن العقد

---

[٤٢] Hayes, "The Enforceability of Shrinkwrap,"٤.

[٤٣] Robert Dunne, *Computers and the Law: An Introduction to Basic Legal Principles and Their Application in Cyberspace* (New York: Cambridge University Press, ٢٠٠٩), ٤٤.

[٤٤] Ibid, ٤٥-٤٦.

تكون بالفعل قبل تسليم البرامج عن طريق إيجاب قدمه المدعي عن طريق الهاتف، عن طريق تحديد نوع وكميات وسعر البرامج، وقبول حدث على أبعد تقدير بفعل من جانب المدعي عليه عن طريق شحن البرامج، وهذا يعني أن الترخيص المصاحب لمجموعة البرامج المشحونة يعد مجرد اقتراح بتعديل عقد كان قد تكون بالفعل أو إضافة شروط إليه وذلك كله يحتاج إلى موافقة من الطرف الآخر[٤٥].

لكن المحكمة قبل أن تخلص إلى هذه النتيجة ناقشت أولا الحجج التي قدمها المدعي عليه لإثبات أن اتفاقية الترخيص المرفقة مع البرامج تعد جزءا من العقد بما تضمنته من شروط؛ وهي ثلاث حجج:

الحجة الأولى: اتفاقية الترخيص تعد مقترحا بتعديل العقد الأصلي وفقا للمادة ٢٠٩-٢ من قانون التجارة الموحد وقد وافق عليه الطرف الآخر (المدعي) عن طريق فض عبوة البرنامج.

ورفضت المحكمة هذه الحجة استنادا على المادة ٢٠٩-٢ ذاتها لأنها اشترطت الرضا بالتعديلات المقترحة من قبل الطرف الآخر، المدعي، وهو ما قضت به محكمة الاستئناف الدائرة الثالثة في قضية Step-Saver حيث انتهت فيما يتعلق بهذه الجزئية إلى أن الرضا على التعديلات يجب أن يكون صريحا فلا يصح أن يُستنبط من مجرد استمرار الطرف الآخر، الموجه إليه الاقتراح بالتعديل، في الاتفاق أو المعاملة، والمدعي في هذه الدعوى، كما هو الحال في القضية المشار إليها لم يصدر عنه الموافقة الصريحة على اتفاقية ترخيص البرنامج، ولا يمثل فض العبوة الذي حدث بعد تكون العقد رضا بالتعديلات المقترحة[٤٦].

---

[٤٥] Ibid.

[٤٦] Hayes, "The Enforceability of Shrinkwrap," ٥;

UCC ٢-٢٠٩: (١) An agreement modifying a contractwithin this Article needs no consideration to be binding. (٢) A signed agreement which excludes modification or rescission except by a signed writing

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

الحجة الثانية: اتفاقية الترخيص تعد قبولا مشروطا Conditional acceptance (إيجاب مقابل Counter offer) للعرض الذي قدمه المدعي عند طلبه الحصول على البرنامج وقد قبله الأخير عن طريق فض عبوة البرنامج.

ويحتج المدعي عليه هنا أيضا بأن نص اتفاقية الترخيص المرفقة مع البرامج يعبر بوضوح على أن الاتفاقية هي قبول مشروط للعقد من جانبه، أي إيجاب مقابل وأن العقد لم يبرم إلا بعد صدور القبول من المدعي بفض العبوة التي تحتوي على البرامج؛ وقد رفضت المحكمة هذه الحجة مثلما رفضتها أيضا محكمة الاستئناف في قضية Step-Saver وذلك على أساس أن العقد تكون بالفعل بمجرد قبول المدعي عليه لطلب المدعي عبر الهاتف أو على أبعد تقدير بمجرد شحن البرامج إلى عنوانه، بمعنى أن العقد تكون قبل أن يقدم المدعي عليه اتفاقية الترخيص إلى المدعي، ولم يكن هناك قبولا مشروطا من المدعي عليه للعقد وفقا للفقرة ٢٠٧-٢ التي اشترطت أن يكون التعبير عن القبول المشروط صريحا وهو ما لا يمكن استنباطه من نصوص اتفاقية الترخيص؛ بمعنى أن القبول المشروط يعني أن الشخص علق صراحة قبوله للعقد على موافقة الطرف الآخر على ادراج شروط وبنود معينة، وهي هنا تتمثل في بنود اتفاقية الترخيص، وهو مالم يحدث[٤٧].

---

cannot be otherwise modified or rescinded, but except as between merchants such a requirement on a form supplied by the merchantmust be separately signed by the other party. (٣) The requirements of the statute of frauds section of this Article (Section ٢-٢٠١) must be satisfied if the contractas modified is within its provisions. (٤)Although an attempt at modification or rescission does not satisfy the requirements of subsection (٢) or (٣) it can operate as a waiver.(٥) A party who has made a waiver affecting an executory portion of the contractmay retract the waiver by reasonable notification received by the other party that strict performance will be required of any term waived, unless the retraction would be unjust in view of a material change of position in reliance on the waiver.

[٤٧] Dunne, *Computers and the Law,* ٤٧.

الحجة الثالثة: إذا طبقت المحكمة المادة ٢٠٧-٢ من قانون التجارة الموحد مثلما فعلت الدائرة الثالثة في قضية Step-Saver فإنها ستقضي بأن الشروط الخاصة بالضمانات والواردة في الترخيص تعد جزءا من العقد لأنها ليست جوهرية.

ويحتج المدعي عليه هنا بأن الشروط الواردة في اتفاقية الترخيص ليست جوهرية وبالتالي يتم دمجها في العقد تلقائيا وفقا للمادة (٢) ٢٠٧-٢، وقد رفضت المحكمة هذه الحجة أيضا. وقبل ذلك قالت الدائرة الثالثة في قضية Step-Saver كلمتها في هذا الشأن، حيث قضت بأن الشروط الخاصة باستبعاد الضمانات الواردة في اتفاقية ترخيص البرنامج من شأنها أن تغير الاتفاق بين الطرفين بصورة جوهرية وذلك لما تسفر عنه من إعادة توزيع المخاطر بينهما[٤٨].

الفرع الثاني

المرحلة الثانية (الاعتراف بعقود فض العبوة)

بدأ الاعتراف من جانب المحاكم الأمريكية بعقود فض العبوة مع حلول منتصف التسعينيات تحت تأثير الانتشار الكبير الذي حققته في مجال برامج الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات بوجه عام وبعد أن أصبحت وسيلة لا غنى عنها لتطوير هذا المجال[٤٩].

وقد كانت قضية ProCD v. Zeidenberg هي القضية الأولى التي أبرزت تغير نظرة القضاء الأمريكي إلى مثل هذه العقود[٥٠]؛ فقد اعترفت الدائرة السابعة لمحكمة استئناف الولايات المتحدة الأمريكية بها بشكل صريح؛ وقد

[٤٨] Hayes, "The Enforceability of Shrinkwrap," ٥.

[٤٩] Spooner, "The Validation of Shrink-Wrap," ٥-٦.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

كان للمنطق القانوني الذي اتبعته المحكمة في هذه القضية أثر كبير على الأحكام التي أعقبتها في قضايا أخرى تعرضت فيها المحاكم لعقود فض العبوة وانتهت إلى الاعتراف بها أيضا، ونبين هنا قضية ProCD v. Zeidenberg ثم أثرها على القضايا اللاحقة فيما يتعلق بهذا الشأن على النحو التالي:

أولا: قضية ProCD v. Zeidenberg

تتلخص وقائع القضية في أن شركة ProCD أنشأت دليلا وطنيا شاملا لقوائم الهواتف المنزلية والتجارية، وقامت ببيع هذه القوائم على اسطوانة مدمجة CD-ROM تحت العلامة التجارية "SelectPhone TM"، ووضعت في كل اسطوانة قوائم الهاتف في قاعدة بيانات بالإضافة إلى برنامج يستخدم في الوصول إلى البيانات واسترجاعها وتحميلها، ووضعت الأسطوانة ذاتها في صندوق يحتوي على دليل للمستخدم يتضمن اتفاقية الترخيص License agreement التي تحدد شروط الاستخدام[٥١].

وتنص اتفاقية الترخيص على أن المستخدم يوافق على الالتزام بشروط الترخيص عن طريق استخدام الاسطوانة بما تتضمنه من قوائم الهاتف المشار إليها؛ مع ملاحظة أن المستخدم قبل أن يصل إلى قوائم الهاتف تظهر له رسالة تبين له أن استخدامها يخضع لاتفاقية الترخيص الموجودة في دليل المستخدم المرفق مع المنتج في الصندوق بالإضافة إلى ذلك تظهر في كل الشاشات رسالة تحذيرية توضح للمستخدم أن قوائم الهاتف مرخصة للاستخدام

---

[٥٠] ProCD v. Zeidenberg, ٨٦ F.٣d ١٤٤٧ (٧th Cir. ١٩٩٦). Accessed March ٩, ٢٠٢٢. https://www.quimbee.com/cases/procd-inc-v-zeidenberg.

[٥١] Joanna Grama, *Legal Issues in Information Security* (London, UK: Jones & Bartlett publishers, ٢٠١٠), ٣٢١.

المصرح به فقط؛ حيث تقضي اتفاقية الاستخدام بأن نسخ البرنامج أو البيانات يكون للأفراد في إطار الاستعمال الشخصي فقط، ويحظر توزيع البرنامج أو البيانات أو الترخيص من الباطن باستخدامها[٥٢].

كما أن هناك إشارة على صندوق المنتج، الذي يحتوي على اسطوانة البرامج وقواعد بيانات الهاتف مع دليل المستخدم، إلى اتفاقية الترخيص بخط صغير مطبوع لكن لم توضح الشروط التفصيلية للترخيص[٥٣].

اشترى ماتيو زيدنبيرغ Matthew Zeidenberg دليل الهاتف SelectPhone TM الذي أنتجته شركة ProCD وقام بإنشاء شركته الخاصة التي سميت "Silken" لعمل قاعدة بيانات لقوائم الهاتف متاحة عبر الإنترنت[٥٤].

واستخدم زيدنبيرغ بيانات الهاتف الموجودة في دليل الهاتف الخاص بشركة ProCD لبناء قاعدة بياناته وصمم برنامجا يسمح للمستخدمين بالوصول إليها ووضعها على الانترنت للاستخدام التجاري؛ مما أدى إلى قيام شركة

---

[٥٢] Bian Covotta and Pamela Sergeeff, "PRoCD, INC. V. ZEIDENBERG," *BERKELEY TECHNOLOGY LAW JOURNAL* ١٣ (١٩٩٨): ٣٥-٥٤. Accessed March ١٠, ٢٠٢٢. https://lawcat.berkeley.edu/record/١١١٦٣٣٩/files/fulltext.pdf.

[٥٣] Jennifer L. Hawkins, "ProCD v. Zeidenberg: Enforceability of shrinkwrap licenses under the copyright act," *Richmond Journal of law and Technology* ٣, no.١ (١٩٩٧): ٦. Accessed March ١٠, ٢٠٢٢. https://scholarship.richmond.edu/jolt/vol٣/iss١/٨/.

[٥٤] Joseph C. Wang, "ProCD v. Zeidenberg and article ٢B: Finally the validation of shrink-wrap licenses, ١٦ J.Marshall J.computer & info. L. ٤٣٩ (١٩٩٨)," *UIC John Marshall Journal of information Technology & privacy law* ١٦, no.٢ (١٩٩٧): ٤٤٥. Accessed March ١٠, ٢٠٢٢. https://repository.law.uic.edu/jitpl/vol١٦/iss٢/٩/.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

ProCD برفع دعواها على زيدنبيرغ على أساس انتهاكه لحقوق المؤلف وإخلاله باتفاقية الترخيص بالإضافة إلى أسباب أخرى[٥٥].

ونظرت محكمة المقاطعة القضية وقضت بأن الترخيص المرفق مع المنتج غير ملزم للمدعي عليه استنادا إلى نفس المنطق القانوني الذي عرضته الدائرة الثالثة في قضية Step–Saver التي وضحناها في الفرع السابق الخاص بعدم الاعتراف بعقود فض العبوة؛ حيث إن المدعي عليه لم يُمكن من الاطلاع على الترخيص في وقت التعاقد، فلم يظهر الترخيص على الجزء الخارجي من الحزمة أو الغلاف، وقد تكون العقد من خلال الإيجاب الذي قدمه المدعي بعرض المنتج، دليل الهاتف، وقبول المدعي عليه هذا العرض من خلال دفعه المقابل المحدد لذلك. والترخيص اللاحق على وجود العقد يعامل كمقترح لإدراج شروط جديدة وفقا للمادة ٢٠٧–٢ أو تعديل العقد وفقا للمادة –٢ ٢٠٩، بحيث لا يصح اعتبار الترخيص جزءا من العقد إلا بعد أن يوافق المدعي عليه على ذلك صراحة وهو مالم يحدث من جانبه، ولا يدل استمراره في الاتفاق أو المعاملة على موافقته على الشروط[٥٦].

قامت الدائرة السابعة لمحكمة الاستئناف بإلغاء قرار محكمة المقاطعة وقضت بأن الترخيص المرفق مع الاسطوانة التي تحمل دليل الهاتف في الصندوق الذي استلمه المدعي عليه يعد عقدا ملزما له؛ واعترضت على المنطق القانوني الذي أسست عليه الدائرة الثالثة حكمها في قضية Step–Saver وتبعتها في ذلك محكمة المقاطعة في القضية التي نحن بصددها؛ ذلك أنه قد جرى الاستناد على المادة ٢٠٧–٢ من قانون التجارة الموحد بصورة أساسية في القضيتين على الرغم من عدم ارتباطها بالموضوع، وقد كان يجب الاستناد على المادة ٢٠٤–٢ التي يجوز للمشتري بموجبها قبول عقد أو شرط من خلال القيام بالأعمال التي يحددها الطرف المتعاقد الآخر؛ أي تحديد

[٥٥] Covotta and Pamela Sergeef, “PRoCD”, ٣٧.

[٥٦] Ibid, ٣٧–٣٨; Hayes, “The Enforceability of Shrinkwrap,” ٥–٦; Hawkins, “ProCD”, ٦–٨.

الأفعال التي يتشكل منها عنصر القبول في العقد؛ بمعنى آخر يجوز للبائع بصفته صاحب العرض أو الموجب أن يدعو الطرف الآخر إلى قبول العقد عن طريق تصرف أو فعل معين، ويجوز له إذا قام بهذه الدعوة أن يضع قيودا على نوع السلوك الذي يتكون منه القبول. وهو ما حدث في هذه القضية؛ ذلك أن شركة ProCD قدمت عرضا للمشتري وحددت طريقة القبول وهي استخدام قاعدة البيانات وهو ما فعله بالضبط بعد الاطلاع على اتفاقية الترخيص، فضلا عن أنه لم يكن يستطيع المواصلة والوصول إلى قاعدة البيانات إلا بعد التعبير عن قبوله للشروط المنصوص عليها في اتفاقية الترخيص[٥٧].

واستندت المحكمة أيضا إلى المادة ٢٠٦ –٢ من قانون التجارة الموحد والتي تسمح للأطراف التعاقدية بالاتفاق على إعطاء المشتري القرار النهائي للموافقة على المنتج بعد مراجعة تفصيلية له وكذلك للشروط الخاصة بالتعاقد.

---

[٥٧] Christopher L. Pitet, "The Problem with Money Now, Terms Later: ProCd, Inc. v. Zeidenberg and the Enforceability of Shrinkwrap Software Licenses, " *LOYOLA OF LOS ANGELES LAW REVIEW* ٣١, no.١ (١٩٩٧): ٣٣٦-٣٣٧. Accessed March ١٠, ٢٠٢٢.
https://digitalcommons.lmu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=٢٠٨٠&context=llr ;
Jennifer Bonjean, "Software Consumers Must Comply with Shrinkwrap License Terms, " *Loyola Consumer Law Reporter* ٩, no.٣ (١٩٩٧): ٢٠٧. Accessed March ١٠, ٢٠٢٢.
https://lawecommons.luc.edu/lclr/vol٩/iss٣/٤/
UCC § ٢-٢٠٤. Formation in General.(١) A contract for sale of goods may be made in any manner sufficient to show agreement, including conduct by both parties which recognizes the existence of such a contract. (٢) An agreement sufficient to constitute a contract for sale may be found even though the moment of its making is undetermined. (٣) Even though one or more terms are left open a contract for sale does not fail for indefiniteness if the parties have intended to make a contract and there is a reasonably certain basis for giving an appropriate remedy.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

ووجدت المحكمة أن المدعي عليه قد علم بشروط الترخيص وفحص المنتج ومع ذلك لم يعلن رفضه له؛ لذا تعد اتفاقية الترخيص عقد واجب النفاذ[٥٨].

ثانيا: أثر قضية ProCD v. Zeidenberg على القضايا اللاحقة

قد كان لقضية ProCD تأثيرا ملحوظا على القضايا اللاحقة التي تناولت مسألة الاعتراف بعقود فض العبوة؛ وظهر ذلك في قضية Hill v. Gateway ٢٠٠٠, Inc التي نظرتها محكمة استئناف الولايات المتحدة (الدائرة السابعة) أيضا[٥٩]. وتتلخص وقائع هذه القضية في أن المدعي (Hill) اشترى كمبيوتر من المدعي عليه (Gateway ٢٠٠٠, Inc) من خلال الهاتف وجرى دفع المقابل عن طريق إعطاء المدعي بيانات بطاقته الائتمانية إلى المدعي عليه[٦٠].

---

[٥٨] Hayes, "The Enforceability of Shrinkwrap," ٩;

UCC § ٢-٢٠٦. Offer and Acceptance in Formation of Contract. (١) Unless otherwise unambiguously indicated by the language or circumstances (a) an offer to make a contract shall be construed as inviting acceptance in any manner and by any medium reasonable in the circumstances; (b) an order or other offer to buy goods for prompt or current shipment shall be construed as inviting acceptance either by a prompt promise to ship or by the prompt or current shipment of conforming or non-conforming goods, but such a shipment of non-conforming goods does not constitute an acceptance if the seller seasonably notifies the buyer that the shipment is offered only as an accommodation to the buyer. (٢) Where the beginning of a requested performance is a reasonable mode of acceptance an offeror who is not notified of acceptance within a reasonable time may treat the offer as having lapsed before acceptance.

[٥٩] Hill v. Gateway ٢٠٠٠, Inc., ١٠٥ F.٣d ١١٤٧ (٧th Cir. ١٩٩٧). Accessed March ١٠, ٢٠٢٢.
https://www.quimbee.com/cases/hill-v-gateway-٢٠٠٠-inc
https://cyber.harvard.edu/metaschool/fisher/contract/cases/hill.htm

[٦٠] Steven Emanuel, *Contracts* (New York, US: Wolters Kluwer, ٢٠٠٦), ٤٠.

وتم تسليم الكمبيوتر داخل صندوق ومرفق معه اتفاقية الترخيص التي نصت على أن بنودها تحكم الاتفاق بين الطرفين مالم يقم العميل برد الكمبيوتر خلال ٣٠ يوم. ويوجد على الصندوق أيضا عبارة تشير إلى هذا المعنى؛ حيث بينت أنه في حالة رفض العميل الشروط المرفقة فإنه يجب رد المنتج خلال المدة المذكورة[٦١].

بعد أكثر من ٣٠ يوما أظهر المدعي عدم رضاه عن المنتج وأقام دعواه أمام محكمة المقاطعة وادعى أنه لم يقرأ الشروط المرفقة مع المنتج وأنها لا تشكل عقدا صحيحا[٦٢].

طلب المدعي عليه من المحكمة تنفيذ شرط التحكيم arbitration clause الوارد ضمن الشروط المرفقة مع المنتج بما يعني خضوع المنازعة بين الطرفين للتحكيم وفقا للاتفاق بينهما[٦٣]. رفضت محكمة المقاطعة تنفيذ شرط التحكيم على أساس أن العقد تكون عن طريق دفع ثمن الكمبيوتر من خلال إعطاء المدعي بيانات البطاقة الائتمانية عبر الهاتف، بمعنى أن القبول تمثل في دفع المقابل من جانب المشتري، والشروط اللاحقة على ذلك، بما في ذلك شرط التحكيم، غير ملزمة لأنها لم تكن مُتضمَنَه في الاتفاق الذي نشأ بين الطرفين[٦٤].

---

[٦١] William H. Lawrence, "Rolling Contracts Rolling Over Contract Law ," *SAN DIEGO LAW REVIEW* ٤١, no.٣ (٢٠٠٤): ١١٠١. Accessed March ١٠, ٢٠٢٢.
https://core.ac.uk/download/pdf/٢٢٧٢٨٥٧٣٧.pdf

[٦٢] Shubha Ghosh, "Where's the Sense in Hill v. Gateway ٢٠٠٠?: Reflections on the Visible Hand of Norm Creation," *Touro Law Review* ١٦, No. ٤ (٢٠١٦): ١١٢٩. Accessed March ١٠, ٢٠٢٢.https://digitalcommons.tourolaw.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=٢٣٩٩&context=lawreview

[٦٣] Stephen J. Ware et al., *Arbitration Law in America: A Critical Assessment* (New York, US: Cambridge University Press, ٢٠٠٦), ١٦٨.

[٦٤] Kristin Johnson Hazelwood ," Let the Buyer Beware: The Seventh Circuit's Approach to Accept–orReturn Offers, " *Washington and Lee Law Review* ٥٥, no.٤ (١٩٩٨): ١٣١٤. Accessed March ١٠, ٢٠٢٢.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

عُرضت القضية على محكمة الاستئناف (الدائرة السابعة) وقررت إلغاء حكم محكمة المقاطعة المشار إليه وقضت بأن الشروط المرفقة مع المنتج في الصندوق، بما في ذلك شرط التحكيم، ملزمة؛ وذلك على أساس أن شرط رد المنتج خلال ٣٠ يوم الوارد ضمن الشروط المرفقة يشكل ما أطلقت عليه المحكمة إيجاب الموافقة أو الإرجاع "approve-or-return" offer وبمقتضاه يكون أمام المشتري إما أن يقبل المنتج وفقا للشروط المتضمنة في الصندوق أو يقوم برده إلى صاحبه؛ فإذا احتفظ بالمنتج أكثر من ٣٠ يوما، الموعد المحدد، فإن ذلك يشكل قبولا من جانبه للشروط المرفقة؛ ورفضت المحكمة ما استندت إليه محكمة المقاطعة من أن العقد تكون عندما أعطى المشتري رقم بطاقته الائتمانية إلى البائع Gateway ٢٠٠٠ وأن الشروط المرفقة مع المنتج غير ملزمة لأنها لم تكن معلومة وقت الشراء[٦٥].

واعتمدت محكمة الاستئناف في حكمها على المنطق القانوني الذي ارتكز عليه الحكم الصادر في قضية ProCD والذي يقضي بأن الشروط الموجودة في الصندوق والمرفقة مع المنتج ملزمة للعميل بعد أن أتيح له فرصة الاطلاع عليها ورفضها؛ وذلك على أساس أن الموجب يحق له تحديد الأفعال التي تشكل قبول العقد من الطرف الآخر وفقا للمادة ٢-٢٠٤ من قانون التجارة الموحد. والقبول هنا صدر بالفعل من جانب المشتري عن طريق

https://scholarlycommons.law.wlu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=١٥٢٩&context=wlulr

[٦٥] John E. Murray Jr, "The Dubious Status of the Rolling Contract Formation Theory," *Duquesne Law Review* ٥٠, no.١ (٢٠١٢): ٤٩-٥٠. Accessed March ١٠, ٢٠٢٢. https://dsc.duq.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=٣٧٥٣&context=dlr; Hazelwood, "Let the Buyer Beware," ١٣١٤.

الاحتفاظ بالمنتج لفترة تزيد عن ٣٠ يوما. وحتى لو أن العميل لم يقرأ الشروط فعلا فإن العقد يكون قد تكون بعد أن أتيحت له الفرصة للاطلاع عليها ورفضها وإرجاع المنتج، لكنه لم يفعل ذلك وقرر الاحتفاظ بالمنتج[٦٦].

وظهر أيضا تأثير حكم الدائرة السابعة لمحكمة الاستئناف في قضية ProCD على قضية لاحقة أخرى هي M. A. Mortenson Company, Inc. v. Timberline Sofware Corporation, et al[٦٧]، التي قضت فيها المحكمة بأن شروط الترخيص التي تم شحنها مع البرنامج إلى المشتري تعد جزءا من العقد بين الطرفين، بما في ذلك الأحكام الواردة فيها والتي تحد من التعويضات التي يمكن أن يحصل عليها المشتري[٦٨]، وقد تم شحن البرنامج في مظروف مغلق يظهر على سطحه الخارجي النص الكامل لاتفاقية الترخيص، وظهر أيضا الترخيص على الغلاف الداخلي لدليل المستخدم المشحون مع البرنامج، كما أن هناك إشارة له أيضا في الشاشة الافتتاحية للبرنامج والتي تظهر في كل مرة يتم فيها تنفيذه. وينص الترخيص على أن استخدام البرنامج يشكل موافقة على الالتزام بالشروط الواردة فيه، وإذا لم يرغب المستخدم في الالتزام بذلك فإنه يجب عليه إعادة المنتج فورا إلى البائع Timberline لاسترداد المبلغ المدفوع كمقابل له، واعتمدت المحكمة على الحكمين الصادرين من الدائرة السابعة في قضيتي

---

[٦٦] Lawrence," Rolling Contracts ١١٠١–١١٠٩.

[٦٧] M.A. Mortenson Co. v. Timberline Software Corp. – ١٤٠ Wash. ٢d ٥٦٨, ٩٩٨ P.٢d ٣٠٥ (٢٠٠٠). Accessed March ١٠, ٢٠٢٢.
https://scholar.google.com/scholar_case?case=١٥٧٩٠١٦٩٦٧٤٢٦١٠٤٣٨٣٢&q=١٤٠+Wash.+٢d+٥٦٨&hl=en&as_sdt=٢٠٠٢

[٦٨] Ryan J. Casamiquela, "CONTRACTUAL ASSENT AND ENFORCEABILITY IN CYBERSPACE," *BERKELEY TECHNOLOGY LAW JOURNAL* ١٧, no.١ (٢٠٠٢): ٤٨٩. Accessed March ١٠, ٢٠٢٢. https://lawcat.berkeley.edu/record/١١١٨١٧٩/files/fulltext.pdf.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

ProCD و Hill؛ حيث قضت لذلك بأن الترخيص في هذه الدعوى يطلق عليه ترخيص "القبول أو الإرجاع" "accept–or–return license" وهو ملزم للمشتري[٦٩].

وظهر أيضا تأثير حكم الدائرة السابعة في قضية ProCD على قضية Melissa Westendorf v. Gateway Inc, ٢٠٠٠ التي قضت فيها المحكمة بأن المدعي قد أبرم عقدا مع المدعي عليه من خلال الاحتفاظ بالكمبيوتر لمدة ٣٠ يوما وفقا لشروط الاتفاقية المقدمة له في الوقت الذي تسلم فيه الكمبيوتر، وأنه ملزم بشرط التحكيم الوارد في الاتفاقية[٧٠].

[٦٩] John E. Murray Jr, "The Dubious Status," ٦٠.

[٧٠] Melissa Westendorf v. Gateway ٢٠٠٠, Inc. ٢٠٠٠ Del. Ch. Lexis ٥٤ (Del. Chancery Court, March ١٦, ٢٠٠٠). Accessed March ١٠, ٢٠٢٢.
https://law.justia.com/cases/delaware/court–of–chancery/٢٠٠٠/٣٣٥٠٠–١.html

المطلب الثاني

عقود فض العبوة في ضوء قانون معاملات معلومات الكمبيوتر الموحد

Uniform Computer Information Transactions Act (UCITA)

تمهيد وتقسيم

قانون معاملات معلومات الكمبيوتر الموحد UCITA هو أحد القوانين النموذجية التي وضعتها لجنة القانون الموحد Uniform Law Commission (ULA) وينطبق فقط على المعاملات التي تقع على معلومات الكمبيوتر، ولم تعتمده إلا ولايتين فقط هما فيرجينيا وميريلاند[٧١].

وقد وضع هذا القانون حماية خاصة للمرخص له Licensee في المادة ٢٠٩ عندما يكون طرفا في "ترخيص السوق الشاملة" Mass-market license، ونتناول ذلك في فرعين على النحو التالي:

الفرع الأول: ترخيص السوق الشاملة Mass-market license

الفرع الثاني: صورة الحماية المقررة للمرخص له

---

[٧١] Ralf Holthöfer, *Contract Law in Electronic Commerce* (Germany: Diplomica verlag GmbH, ٢٠٠٠), ٩٢; Jane K. Winn and Benjamin Wright, *The Law of Electronic Commerce* (New York, US: Wolters Kluwer, ٢٠٠٠), ١٣-٤٢;

UCITA section ١٠٢-١١: Computer information" means information in electronic form that is obtained from or through the use of a computer, or that is in digital or equivalent form capable of being processed by a computer. The term includes a copy of information in that form and any documentation or packaging associated with the copy.

UCITA section ١٠٢-١٢: Computer information transaction" means an agreement a primary purpose of which is to require a party to create, modify, transfer, or license computer information or informational rights in computer information. The term includes a support agreement to the extent covered in Section ٦١٢.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

الفرع الأول

ترخيص السوق الشاملة

Mass-market license

عرف قانون معاملات معلومات الكمبيوتر الموحد ترخيص السوق الشاملة في المادة ١٠٢-٤٥ بأنها: النموذج الموحد الذي يتم إعداده واستخدامه في معاملة السوق الشاملة Mass-market transaction [٧٢]، وقد حدد القانون في المادة ١٠٢-٤٦ معاملة السوق الشاملة بأنها تشمل عقود المستهلك أو أي معاملة أخرى مع المرخص له المستخدم النهائي[٧٣].

وتدخل تراخيص أو عقود فض العبوة في نطاق هذا المفهوم[٧٤]، مع الوضع في الاعتبار أن نطاق تطبيق القانون المذكور يقتصر على معاملات معلومات الكمبيوتر، وفقا لما أشرنا إليه سابقا، وقد نصت على ذلك المادة ١٠٣ منه[٧٥]. وتعرف معاملة معلومات الكمبيوتر Computer information transaction في المادة ١٠٢-١٢ من

---

[٧٢] Edward A. Pisacreta, Seth H. Ostrow and Kenneth A. Adler, *Intellectual Property Licensing: Forms and Analysis* (New York, US: Law Journal Press, ٢٠٠٦), ٢-٤١;

UCITA section ١٠٢- ٤٥: Mass-market license means a standard form that is prepared for and used in a mass-market transaction.

[٧٣]Nicola Lucchi, *Digital Media & Intellectual Property: Management of Rights and Consumer Protection in a Comparative Analysis* (New York, US: Springer Science & Business Media, ٢٠٠٦), ٣٤; UCITA section ١٠٢-٤٦: Mass-market transaction" means a transaction under this [Act] that is: (A) a consumer contract; or (B) any other transaction with an end-user licensee..."

[٧٤]Clarisse Girot, *User Protection in IT Contracts:A Comparative Study of the Protection of the User Against Defective Performance in Information Technology* (Massachusetts, US: Kluwer Law International B.V., ٢٠٠١), ٣٠٥; Seth H. Ostrow and Kenneth A. Adler, Intellectual Property, ٢-٤٠.

[٧٥] SECTION ١٠٣: (a) This Act applies to computer information transactions...";

القانون بأنها: الاتفاقية التي يكون الغرض الأساسي منها مطالبة أحد الأطراف بإنشاء أو تعديل أو نقل أو ترخيص معلومات الكمبيوتر أو حقوق معلوماتية في معلومات الكمبيوتر[٧٦].

وتعرف أيضا المادة ١١ -١٠٢ معلومات الكمبيوتر computer information بأنها: المعلومات التي لها شكل الكتروني و يتم الحصول عليها من أو من خلال استخدام جهاز الكمبيوتر أو التي تكون في شكل رقمي أو شكل معادل له يمكن معالجته بواسطة الكمبيوتر[٧٧].

راجع أيضا:

Charles L. Knapp, Nathan M. Crystal and Harry G. Prince, *Rules of Contract Law:* ٢٠١٩-٢٠٢٠ (US: Wolters Kluwer Law & Business, ٢٠١٩), ٤١٠.

[٧٦] Section ١٠٢-١٢: Computer information transaction" means an agreement a primary purpose of which is to require a party to create, modify, transfer, or license computer information or informational rights in computer information;

راجع أيضا:

Henry H. Perritt, *Law and the Information Superhighway* (New York, US: Aspen law & business, ٢٠٠١), ٢٦٦.

[٧٧] Section ١٠٢-١١: Computer information" means information in electronic form that is obtained from or through the use of a computer, or that is in digital or equivalent form capable of being processed by a computer;

وراجع أيضا:

Henry H. Perritt, *Digital Communications Law* (New York, US: Wolters Kluwer, ٢٠٠١), ٥-٢٥.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

الفرع الثاني

صورة الحماية المقررة للمرخص له

نص قانون معاملات معلومات الكمبيوتر الموحد في المادة (A) ٢٠٩ المشار إليها أعلاه على أن تراخيص السوق الشاملة لا تعد سارية أو نافذة إلا إذا اعتمدها المرخص له؛ ويتم ذلك بموافقته عليها قبل أو أثناء التنفيذ أو الاستخدام أو الوصول الأولي إلى المعلومات أو البرنامج (موضوع الترخيص)[٧٨].

ويتضح من ذلك أن هناك حد زمني للموافقة على الترخيص فلا يجب أن يتجاوز وقت التنفيذ أو الاستخدام أو الوصول الأولي لموضوع الترخيص (العقد). ويخاطب القانون بهذا الحكم الوضع الغالب في ترخيص فض العبوة؛ فهي لا تتكون إلا بعد وصول الاتفاقية مع المنتج إلى المرخص له أو على اقل تقدير تتكون بشكل مبدئي، بالاتفاق على العناصر الأساسية، ثم يرسل المرخص بعد ذلك المنتج مع الاتفاقية التي تتضمن الشروط التفصيلية للتعاقد. هنا وضع القانون حدا زمنيا للتعبير عن الموافقة على الترخيص، على النحو المشار إليه، لكي يكون مسار عملية استخدام المنتج واضحا أمام المرخص له من وقت بدايته[٧٩].

---

[٧٨] Girot, *User Protection in IT Contracts*, ٣٠٥;

UCITA SECTION ٢٠٩: "MASS-MARKET LICENSE: a- Adoption of the terms of a mass-market license under Section ٢٠٨ is effective only if the party agrees to the license, such as by manifesting assent, before or during the party's initial performance or use of or access to the information.."

[٧٩] F. Lawrence Street, *Law of the Internet* (New York, US: Wolters Kluwer, ٢٠٠٩), ١٣-١٠١;

William B. Baker, *Contracting and Selling in Cyberspace: Guidelines for Businesses* (US: National Legal Center for the Public Interest ٢٠٠٠), ٢١; Cheon-Seok Seo, "Licenses and the Uniform Computer Information Transactions Act," *BUFFALO INTELLECTUAL PROPERTY LAW JOURNAL* ١ , no.١(٢٠٠١): ١٥٩-١٦٠. Accessed March ١٠, ٢٠٢٢.
https://core.ac.uk/download/pdf/٢٣٦٣٤٧٦٦٢.pdf

ولا يصح الادعاء بأن المرخص له قام بالتعبير عن موافقته على الترخيص مالم تتاح له فرصة مراجعة بنوده أولا Opportunity to review؛ وبمعنى آخر إن معيار وجود الموافقة هو ما إذا كان لدى المرخص له قبل التعبير عن رضاه فرصة مراجعة بنود الاتفاق أم لا[٨٠]. ويتوافر ذلك وفقا للمادة ١١٣ من القانون عندما تكون بنود الترخيص متاحة للمراجعة بطريقة تلفت انتباه الشخص المعتاد Reasonable person [٨١].

ونصت أيضا المادة ١١٣ المشار إليها في فقرتها (C) على حق المرخص له في إرجاع المنتج إذا كان الترخيص قد اتيح للمراجعة والاطلاع عليه بعد دفع المقابل أو البدء في التنفيذ في حالة رفضه له؛ حيث إن المرخص له لا يكون لديه فرصة مراجعة شروط الترخيص إلا إذا كان لديه الحق في إرجاع المنتج إذا قام برفض الالتزام بالشروط [٨٢].

وحق إرجاع المنتج وفقا للمادة ٢٠٩ يتم بدون تكاليف أو بالأحرى يسترد المرخص له التكاليف المعقولة لعملية الإرجاع[٨٣].

---

[٨٠] Spooner, "The Validation of Shrink-Wrap," ٨.

[٨١] Pisacreta, Seth H. Ostrow and Kenneth A. Adler, *Intellectual Property Licensing*, ٢-٤٠.

SECTION ١١٣. OPPORTUNITY TO REVIEW a-[Manner of Availability; Generally] A person has an opportunity to review a record or term only if it is made available in a manner that ought to call it to the attention of a reasonable person and permit review.

[٨٢] Knapp, Nathan M. Crystal and Harry G. Prince, *Rules of Contract Law,* ٤١٨;

Section ١١٣ (c): [When Right of Return Required] If a record or term is available for review only after a person becomes obligated to pay or begins its performance, the person has an opportunity to review only if it has a right to a return if it rejects the record.

[٨٣] Holthöfer, *Contract Law*, ٥٣.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

وهناك في الحقيقة أسباب أخرى جاءت في المادة ٢٠٩، بالإضافة إلى عدم اتاحة الفرضة لمراجعة شروط الترخيص قبل الموافقة، لا يعد معها الشرط أو البند جزءا من اتفاقية الترخيص؛ فالشرط إذا تعارض مع قانون فيدرالي فإنه لا يسري في حدود هذا التعارض أو إذا تعارض مع النظام العام فإنه أيضا لا يسري لهذا السبب، وفقا لما نصت عليه المادة ١٠٥ في الفقرتين (a)، (b). كما لا يعد الشرط، وفقا للمادة ٣٠١، جزءا من الترخيص إذا كان يتعارض مع شرط آخر وافق عليه المرخص والمرخص له صراحة. وأخيرا لا يعد جزءا من الترخيص الشرط الذي لا يتاح للمرخص له بعد موافقته على الترخيص، من خلال واحد أو أكثر من الأشكال التالية: (أ)–سجل غير الكتروني يتاح على الفور يمكن للمرخص له أن يحتفظ به. (ب)–سجل الكتروني يتاح على الفور لصالح المرخص له يمكن طباعته أو تخزينه لأغراض المراجعة أو الأرشفة.(ج)– نسخة متاحة بدون تكلفة إضافية بناءً على طلب من قبل المرخص له الذي لم يكن قادرًا على طباعة أو تخزين الترخيص لأغراض الأرشفة والمراجعة[٨٤] .

Section ٢٠٩ (b): "[Right of Return and Reimbursement] If a mass-market license or a copy of the license is not available in a manner permitting an opportunity to review by the licensee before the licensee becomes obligated to pay and the licensee does not agree, such as by manifesting assent, to the license after having an opportunity to review, the licensee is entitled to a return under Section ١١٢ and, in addition, to…."

[٨٤] Mark A. Lemley, Software and Internet Law (New York, US: Aspen Law & Business, ٢٠٠٠), ٥٠٠;

Section ٢٠٩: "…A term is not part of the license if: (١) the term is unconscionable or is unenforceable under Section ١٠٥(a) or (b); or (٢) subject to Section ٣٠١, the term conflicts with a term to which the parties to the license have expressly agreed; (٣) under Section ١١٣, the licensee does not have an opportunity to review the term before agreeing to it; or (٤) the term is not available to the licensee after assent to the license in one or more of the following forms: (A) an immediately available nonelectronic record that the licensee may keep; (B) an immediately available electronic record that can be printed or stored by the licensee for archival and review purposes; or (C) in a copy available at no additional

المبحث الثاني

موقف القانون المصري من عقود فض العبوة

تمهيد وتقسيم

نحاول هنا أن نبين موقف القانون المصري من عقود فض العبوة من خلال تطبيق القواعد العامة للعقود عليها بالإضافة إلى تطبيق القواعد القانونية الخاصة بحماية المستهلك التي يمكن تطبيقها على تكوين هذه العقود أيضا، ويمكن أن نستهدي في هذا الشأن بالجهد الذي قام به القضاء الأمريكي في تطبيق نصوص قانون التجارة الموحد على المسألة وكذلك النظر إلى النصوص التي اعترف من خلالها قانون معاملات معلومات الكمبيوتر الأمريكي الموحد (UCITA) بتلك العقود؛ بحيث نستطيع الوصول إلى أنسب الطرق لتناول الموضوع في ضوء القانون المصري.

ونرى في ضوء ما تقدم أن حجر الزاوية في مسألة تكوين عقود فض العبوة يكمن فيما إذا كان المستخدم أو العميل الذي سيتلقى المنتج قد أتاح له الطرف الآخر الفرصة للاطلاع على بنود التعاقد أم لا، وترتبط هذه المسألة بشكل أساسي بكيفية تغليف ذلك الطرف للمنتج؛ فهل قام بتغليف المنتج بطريقة يستطيع من خلالها المتعاقد معه (المستخدم أو العميل) الاطلاع على بنود التعاقد قبل فض العبوة أم على العكس تم التغليف بصورة لا تُمكنه من الاطلاع عليها إلا إذا فض العبوة أولا؛ ونطلق على الحالة الأولى التغليف الشفاف وفي المقابل نطلق على الحالة الثانية التغليف المعتم، ونبين أثر كل حالة على تكوين عقود فض العبوة في مطلبين على النحو التالي:

---

cost on a seasonable request in a record by a licensee that was unable to print or store the license for archival and review purposes…";

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

المطلب الأول: أثر التغليف الشفاف على تكوين عقود فض العبوة

المطلب الثاني: أثر التغليف المعتم على تكوين عقود فض العبوة

المطلب الأول

أثر التغليف الشفاف على تكوين عقود فض العبوة

تمهيد وتقسيم

نوضح المقصود بالتغليف الشفاف ثم نبين أثره على التراضي بين المتعاقدين باعتباره الركن الذي يتسم بالخصوصية في عملية تكوين عقود فض العبوة، وهو أيضا الركن الذي تدور حوله الإشكاليات التي تعرض القضاء الأمريكي لها وكذلك قانون معاملات معلومات الكمبيوتر الأمريكي الموحد (UCITA)؛ ولذا نقسم هذا المطلب إلى فرعين على النحو التالي:

الفرع الأول: تحديد المقصود بالتغليف الشفاف

الفرع الثاني: أثر التغليف الشفاف على التراضي بين المتعاقدين

الفرع الأول

تحديد المقصود بالتغليف الشفاف

يكون التغليف شفافا عندما لا يحجب رؤية البنود التعاقدية المرفقة مع المنتج بحيث يستطيع العميل المتعاقد أن يطلع على تلك البنود دون الحاجة إلى فض العبوة، ويحدث ذلك في ثلاث حالات:

الأولى: عندما تُطبع تلك البنود على الغلاف من الخارج بحيث يستطيع العميل الاطلاع عليها.

الثانية: عندما تُطبع البنود وتوضع داخل العبوة أو الصندوق مع تغليفه بطريقة تمكن العميل من الاطلاع عليها من الخارج دون الحاجة إلى فض العبوة أو فتح الصندوق.

الثالثة: عندما تطبع البنود وتسلم يدويا للعميل مع المنتج وبالتالي يستطيع قراءتها أيضا قبل فض العبوة، ويلحق التغليف هنا بالحالتين السابقتين لأنه لم يحجب البنود التعاقدية، فلم يكن مانعا أو ساترا بين البنود التعاقدية والعميل بل حجب فقط التفاصيل المادية للمنتج وظلت بنود الاتفاق خارجه[٨٥].

[٨٥] المقصود أن هذه الحالة تنطبق عليها ذات الحكم الذي ينطبق على الحالتين السابقتين وذلك لأنها تشترك مع هاتين الحالتين في أن العميل أو المستخدم يتمكن عن طريقها من الاطلاع على البنود التعاقدية دون الحاجة إلى فض العبوة.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

الفرع الثاني

أثر التغليف الشفاف على التراضي بين المتعاقدين

نبين هنا الإيجاب في عقود فض العبوة ذات التغليف الشفاف ثم القبول على النحو التالي:

أولا: الإيجاب في عقود فض العبوة ذات التغليف الشفاف

يتمثل الإيجاب هنا في تسليم المنتج بالإضافة إلى الشروط التعاقدية التي تتضمنها اتفاقية توضع معه من خلال أي صورة من الصور الثلاث المذكورة للتغليف الشفاف أعلاه، وبالتالي فإن أسلوب عرض الإيجاب يكون عن طريق إحدى الصور المبينة. والسبب أن ذلك يمثل العرض الكامل المتضمن العناصر الأساسية للعقد والذي يعكس النية الباتة في التعاقد، ويترتب على هذا الأمر أن كل ما يسبق هذه المرحلة لا يعدو كونه مجرد مفاوضات على العقد، لا يترتب عليها بذاتها أي أثر قانوني [٨٦].

---

[٨٦] راجع ذات المعنى المذكور للإيجاب لدى: سمير عبد السيد تناغو، *مصادر الالتزام: العقد– الإرادة المنفردة – العمل غير المشروع– الإثراء بلا سبب–القانون– مصدران جديدان للالتزام: الحكم، القرار الإداري* (الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ٢٠٠٩)، ٣٧؛ راجع أيضا حول معنى الايجاب: نقض مدني، الطعن رقم ١٢٩٣٥ لسنة ٨٨ قضائية، جلسة ٢٤–١–٢٠٢١. متاح من خلال هذا الرابط على موقع محكمة النقض المصرية:

https://www.cc.gov.eg/judgment_single?id=١١١٦٦٥٢٣٦&&ja=٢٩٢٦٠٥.

آخر زيارة للموقع في تاريخ: ١٠–٣–٢٠٢٢؛

حيث قضت محكمة النقض في الحكم المشار إليه بأن: مؤدى نص المادة ٨٩ من القانون المدني أن الإيجاب هو العرض الذى يعبر به الشخص الصادر منه على وجه جازم عن إرادته في إبرام العقد ولا يعتبر العقد تاماً وملزماً إلا إذا اقترن بقبول مطابق له. والجدير بالإشارة أن المادة ٨٩ تنص على أنه: يتم العقد بمجرد أن يتبادل طرفان التعبير عن إرادتين متطابقتين، مع مراعاة ما يقرره القانون فوق ذلك من أوضاع معينة لانعقاد العقد. كما قضت المحكمة أيضا في ذات الحكم بأن: المفاوضات ليست إلا عملاً مادياً ولا يترتب عليها بذاتها أي أثر قانونى فكل متفاوض حُر في قطع المفاوضة في الوقت الذى يريد دون أن يتعرض لأية مسئولية أو يطالب ببيان المبرر لعدوله.

والتعبير عن الإرادة على هذا النحو يعد تعبيرا صحيحا وفقا للقواعد العامة في العقود؛ حيث نصت المادة ٩٠ من القانون المدني على أن: (١) التعبير عن الإرادة يكون باللفظ وبالكتابة وبالإشارة المتداولة عرفا، كما يكون باتخاذ موقف لا تدع ظروف الحال شكا في دلالته على حقيقة المقصود.(٢) ويجوز أن يكون التعبير عن الإرادة ضمنيا، إذا لم ينص القانون أو يتفق الطرفان على أن يكون صريحا[٨٧].

ويتضمن في الحقيقة تسليم المنتج مرفقا به الشروط التعاقدية صورتين من صور التعبير الصريح عن الإيجاب؛ فهو موقف لاتدع ظروف الحال شكا في دلالته على حقيقة المقصود كما أنه تعبيرا بالكتابة التي تتمثل في الشروط التعاقدية المطبوعة والتي يتم تسليمها إلى المستخدم أو العميل.

وبالإضافة إلى ما فرضته القواعد العامة من وجوب تضمين الإيجاب العناصر الأساسية للعقد كما أشرنا أعلاه، فإنه يتعين أيضا على المورد عند تعاقده مع المستهلك على المنتج محل عقد فض العبوة أن يقوم بتضمين الإيجاب بيانات معينة نص عليها قانون حماية المستهلك المصري في المادة ٣٧ والخاصة بالتعاقد عن بعد لكي يتمكن من اتخاذ قراره بالتعاقد، وذلك في الحالات التي تتم فيها عقود فض العبوة عن بعد، أي بين طرفين لا يجمعهما مجلس عقد حقيقي في المكان والزمان[٨٨]. ومعظم عقود فض العبوة تتم عن بعد بين طرفين لا يجمعهما مجلس عقد واحد أو

---

[٨٧] راجع أيضا: أحمد شوقي عبدالرحمن، *النظرية العامة للالتزام، المصادر الإرادية وغير الإرادية للالتزام، العقد–الارادة المنفردة– المسئولية المدنية – الإثراء بلا سبب* (بدون ناشر، ٢٠٠٨)، ١٨–٢٣؛ جميل الشرقاوي، *النظرية العامة للالتزام، مصادر الالتزام* (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩١)، ٨٩.

[٨٨] أنظر ذات المعنى المشار إليه للتعاقد عن بعد في عقود الاستهلاك لدى: خالد جمال أحمد حسن،" الحماية القانونية للمستهلك فى اتفاقات الإعفاء من المسئولية العقدية، *القانونية*،" *مجلة القانونية الصادرة عن هيئة التشريع والرأي القانوني*، مملكة البحرين، عدد ٨ (٢٠١٧): ٥٢ –٥٥.

https://www.lloc.gov.bh/QTopics/Q٠٨T٠٢.pdf

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

يجمعهما مجلس ولكنه حكمي من حيث الزمان[٨٩]. والبيانات التي نصت عليها المادة المذكورة تشمل بيانات المورد، بيانات المنتج، ثمن المنتج، مدة العرض، الضمان، مدة العرض الذي يتناول خدمات تقدم بشكل دوري، تاريخ التسليم ومكانه والمصاريف المستحقة عند التسليم، بيانات مراكز الصيانة وأسلوب إجراء الصيانة، أحكام الرجوع في العقد وبيانات التعاقد التي سترسل إلى المستهلك عند إتمام عملية التعاقد.

وإذا كان عقد فض العبوة لا ينتمي إلى العقود التي تتم عن بعد وهي حالة نادرة فإنه يجب على المورد أن يمد المستهلك بالمعلومات التي تنطبق على جميع عقود الاستهلاك، المبرمة بين الموردين (المهنيين والمستهلكين، وفقا لقانون حماية المستهلك المصري[٩٠]. وقد نصت المادة الثانية من القانون المذكور في هذا الشأن على حق المستهلك

آخر زيارة للموقع في تاريخ: ١٠-٣-٢٠٢٢؛ وراجع أيضا: إبراهيم محمود يوسف المبيضين،" الحماية المدنية للمستهلك في عملية التعاقد الإلكتروني،" *مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف*، عدد ١٨، ج١ (٢٠١٦): ٦٠٧-٦٠٨.
https://jfslt.journals.ekb.eg/article_١٠٩١٨_c٧f٥bc٦ef٨١٧٩٠٨٢١٩٤٤fe٤٧٩٢٩b٠f٢b.pdf.

آخر زيارة للموقع في تاريخ: ١٤-٣-٢٠٢٢؛ وأنظر أيضا: محمد ربيع فتح الباب، "التنظيم القانوني لحق المستهلك في العدول عن العقود المبرمة عن بعد،" *مجلة القانون والاقتصاد*، عدد ٨٩ (٢٠١٦): ٧٥٣.
https://mle.journals.ekb.eg/article_١١٠٠١٠_d٧١٨٥٥ff١٢f٨١e٦٣d٣٠٣be٧٥٩٨d٩٣٣١٧.pdf

آخر زيارة للموقع في تاريخ: ١٤-٣-٢٠٢٢؛ راجع أيضا: محمد حسن قاسم، "التعاقد عن بعد: قراءة تحليلية في التجربة الفرنسية مع إشارة لقواعد القانون الأوربي،" *مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية*، جامعة الاسكندرية، عدد ٢ (٢٠٠٣): ١٧-٢٨.
http://search.mandumah.com/Record/١٤٣٤٣٢

آخر زيارة للموقع: ١٤-٣-٢٠٢٢؛ وقد عرف قانون حماية المستهلك المصري التعاقد عن بعد في المادة ٨/١ بأنه: عمليات عرض المنتجات أو بيعها أو شرائها باستخدام شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) أو أي وسيلة من وسائل الاتصال المرئية والمسموعة والمقروءة أو عن طريق الهاتف أو أي وسيلة أخرى.

[٨٩] قريب من هذا المعنى:

Clarisse Girot, *User Protection in IT Contracts:A Comparative Study of the Protection of the User Against Defective Performance in Information Technology* (Netherlands: Kluwer Law International B.V. , ٢٠٠١), ٢٨٩.

[٩٠] راجع: حسن عبدالله عبد الرضا الكلابي، "الالتزام قبل التعاقد بالإعلام في عقود الاستهلاك،" *مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية*، عدد ٣٤ (٢٠٢٠): ١٩٣-١٩٧

في الحصول على جميع المعلومات والبيانات الصحيحة عن الخدمات أو المنتجات التي يشتريها أو يستخدمها أو تقدم إليه. كما نصت ذات المادة على حقه في الاختيار الحر لمنتجات تتوافر فيها شروط الجودة المطابقة للمواصفات والسعر العادل التنافسي الذي تحدده آليات السوق[٩١]. ونصت أيضا المادة الرابعة على التزام المورد بإعلام المستهلك بجميع البيانات الجوهرية عن المنتجات وعلى الأخص مصدر المنتج وثمنه وصفاته وخصائصه الأساسية.

أما إذا كان عقد فض العبوة لا ينتمي إلى عقود الاستهلاك على خلاف الأحوال المعتادة فإن الالتزام بالإعلام يفرضه مبدأ حسن النية في التعاقد سواء في مرحلة تكوين العقود أو تنفيذها[٩٢].

---

https://search.mandumah.com/Record/١١٠٥٨٣٣

آخر زيارة للموقع في تاريخ: ١٥-٣-٢٠٢٢؛

وحول مفهوم عقود الاستهلاك راجع: عبير مزغيش و محمد عدنان بن ضيف،" الضوابط الحمائية المصوبة لاختلال التوازن العقدي في عقود الاستهلاك التعسفية،" *مجلة الحقوق والحريات*، العدد الرابع (إبريل ٢٠١٧): ٩٣-٩٦.

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/١٢٣/٥/١/٣٢٩٠٨.

آخر زيارة للموقع: ١٥-٣-٢٠٢٢؛ وقد عرف قانون حماية المستهلك المصري المورد بأنه: كل شخص يمارس نشاطًا تجاريًا أو صناعيًا أو مهنيًا أو حرفيًا يقدم خدمة للمستهلك، أو ينتج سلعة أو يصنعها أو يستوردها، أو يصدرها أو يبيعها أو يؤجرها أو يعرضها أو يتداولها أو يوزعها أو يسوقها، وذلك بهدف تقديمها إلى المستهلك أو التعامل أو التعاقد معه عليها بأى طريقة من الطرق بما فى ذلك الوسائل الإلكترونية وغيرها من الوسائل التقنية الحديثة. كما عرف المستهلك بأنه: شخص طبيعى أو اعتبارى يقدم إليه أحد المنتجات لإشباع حاجاته غير المهنية أو غير الحرفية أو غير التجارية، أو يجرى التعامل أو التعاقد معه بهذا الخصوص.

[٩١] صالح احميد العلي، "حقوق المستهلك في الفقه الإسلامي والقانون: دراسة مقارنة،" *مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية* ١٧، العدد ٢(٢٠٢٠): ٧٥٠.

https://www.sharjah.ac.ae/en/Research/spu/Journalsharia/Documents/V١٧/Issue٪٢٠٢/٢٢.pdf

آخر زيارة: ١٥-٣-٢٠٢٢.

[٩٢] راجع: حسام الدين كامل الأهواني،" المفاوضات في الفترة قبل التعاقدية ومراحل إعداد العقد الدولي،" *مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة عين شمس* ٣٨، عدد ٢ (١٩٩٦): ١٣-١٨.

https://search.mandumah.com/Record/٤٢٧٠١٥

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

وفيما يتعلق بالأثر المترتب على إخلال صاحب الحق على المنتج بالالتزام بالإعلام فإنه، من وجهة نظرنا، يختلف في مرحلة تكوين العقود بحسب طبيعة المعلومات الواجب الإفصاح عنها، فإذا لم يقم الطرف المذكور بتزويد العميل أو المستخدم بالمعلومات المتعلقة بالمسائل الجوهرية للعقد فإنه لا يمكن أن ينشأ التراضي على العقد في هذه الحالة وبالتالي لا يتم العقد[٩٣]، ويتم تحديد تلك المسائل والمعلومات المرتبطة بها بحسب طبيعة العقد[٩٤]، أما إذا كانت المعلومات لا تتعلق بذلك فإن عدم تزويد العميل بها يمكن أن ينشأ عنه إبطال العقد على أساس عيوب الإرادة نتيجة الغلط أو التدليس، بحسب الأحوال، إذا توافرت الشروط القانونية المطلوبة لذلك وفقا للقواعد العامة[٩٥].

آخر زيارة في تاريخ: ١٥-٣-٢٠٢٢؛

محمد عبد الظاهر حسين،" الجوانب القانونية للمرحلة السابقة على التعاقد،" *مجلة الحقوق، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت* ٢٢، عدد ٢ (١٩٩٨): ٧٤٤، ٧٦٣، ٧٦٤.

https://search.mandumah.com/Record/٢١١٨٣٤

آخر زيارة: ١٥-٣-٢٠٢٢؛

محمد محمد أبو زيد،" المفاوضات في الإطار التعاقدي: صورها وأحكامها،" مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية ٤٧، عدد١ (٢٠٠٥): ١٥٩، ١٧٢.

https://search.mandumah.com/Record/٤٢٨٢٧٥

آخر زيارة للموقع: ١٥-٣-٢٠٢٢؛

حسن عبدالباسط جميعي، أثر عدم التكافؤ بين المتعاقدين على شروط العقد: ظاهرة اختلال التوازن بين الالتزامات التعاقدية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٦)، ٩٩؛ هيثم السيد أحمد عيسى، "الالتزام بالتفسير قبل التعاقد من خلال أنظمة الذكاء الاصطناعي،" *مجلة روح القوانين، كلية الحقوق جامعة طنطا*، العدد ٧٤ (٢٠١٦): ١٦٠.

[٩٣] راجع وقت الاكتمال القانوني للتعبير عن الإرادة: عبدالرحمن، *النظرية العامة للالتزام*، ٢٢، ٢٣؛ وأنظر أيضا خصائص الإيجاب ووجوب أن يكون متضمنا العناصر الأساسية للعقد، *المرجع السابق*، ٢٦، ٢٧.

[٩٤] راجع فيما يتعلق بالعناصر الأساسية الواجب الاتفاق عليها: عبدالرزاق أحمد السنهوري، *الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الأول، نظرية الالتزام بوجه عام، مصادر الالتزام* (بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي، ١٩٥٢)، ٢١٧-٢١٩.

[٩٥] راجع: بن سالم المختار، "الالتزام بالإعلام كآلية لحماية المستهلك، " رسالة دكتوراه، *كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بك بلقايد*، ٢٠١٧-٢٠١٨. ١٠٠-١٠٥.

وتساهم طبيعة المعلومات على النحو المذكور، ترتيبا على ذلك، في تحديد مضمون الإيجاب وما يجب أن يُبلغ إلى الموجب له بحيث ينعدم التراضي على العقد إذا لم يقم الموجب بذلك. وتنص المادة ٩٥ من القانون المدني في هذا الشأن على أنه: إذا اتفق الطرفان على جميع المسائل الجوهرية في العقد، واحتفظا بمسائل تفصيلية يتفقان عليها فيما بعد ولم يشترطا أن العقد لا يتم عند عدم الاتفاق عليها، اعتبر العقد قد تم. وإذا قام خلاف على المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها، فإن المحكمة تقضي فيها طبقا لطبيعة المعاملة ولأحكام القانون والعرف والعدالة[٩٦].

ويثير هذا الأمر أيضا تساؤل مهم عن الحكم في حالة الاتفاق على المسائل الجوهرية للعقد بين الطرفين، ثم قيام صاحب المنتج بإرساله إلى العميل مع اتفاقية مطبوعة تتضمن بنودا لم يتم الاتفاق عليها بين الطرفين، مع وجود إشعار على صندوق المنتج يفيد بأن فتح العبوة يعد موافقة عليها؛ فما طبيعة الاتفاقية في هذه الحالة؟

هنا العقد يكون قد تكون بالاتفاق على المسائل الجوهرية إلا إذا تبين أن صاحب المنتج قد علق إتمام العقد على موافقة المستخدم على الشروط أو البنود الأخرى التفصيلية. وتعد الاتفاقية المرفقة مع المنتج بعد تكون العقد مقترحا بتعديل العقد ينبغي الموافقة عليه من الطرف الآخر. وذلك إعمالا للمادة ١٤٧ من القانون المدني التي تنص على أن: العقد شريعة المتعاقدين، فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقررها القانون.

مع ملاحظة أن قانون حماية المستهلك قد وضع التزاما على المورد وفقا للمادة ٣٨ بأن يرسل إلى المستهلك في حالة موافقته على التعاقد عن بعد على منتج معين إخطارا كتابيا فور التعاقد متضمنا بيانات العرض المشار إليها في المادة ٣٧ والتي أشرنا إليها في السابق، عن طريق البريد الالكتروني أو أي وسيلة أخرى، بشرط ألا يتضمن هذا الإخطار بيانات مغايرة لتلك التي تضمنها عرض المورد.

[٩٦] السنهوري، *الوسيط*، ٢١٨،٢١٩.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

وفي رأينا أن حظر المشرع، في التعاقد عن بعد فيما يتعلق بعقود الاستهلاك، إرسال بيانات مغايرة لتلك التي تضمنها عرض المورد، لا يقصد منه عدم إمكانية تعديل العقد بطبيعة الحال ولكن عدم خداع المستهلك بإدراج بيانات جديدة لم يتم الاتفاق عليها؛ وهذا يمكن معالجته بأن يقوم صاحب الحق على المنتج بتوضيح أن البيانات المرسلة مع المنتج تعد مقترحا لتعديل العقد يحتاج إلى موافقة المستخدم أو العميل بأن يكون عنوان تلك البيانات يبين ذلك بوضوح.

وبهذا نكون قد حددنا الإيجاب ومضمونه وتمييزه عن الاقتراح بتعديل العقد، ولا يهم بعد ذلك أن يكون هذا الإيجاب نتج مباشرة من صاحب الحق على المنتج أم كان إيجابا مقابلا Counter-offer نتج عن عرض سابق مقدم من العميل متضمنا الرغبة في التعاقد على المنتج بيد أن صاحب المنتج لم يوافق على هذا العرض كلية بل علق ذلك على موافقة العميل على مجموعة من البنود التعاقدية أرفقها مع المنتج[٩٧].

ثانيا: القبول في عقود فض العبوة ذات التغليف الشفاف

القبول في عقود فض العبوة ذات التغليف الشفاف والتي يجرى عرض الإيجاب فيها وفقا لإحدى الحالات الثلاث الموضحة في الفرع الأول الخاص بتحديد المقصود بالتغليف الشفاف، يكون عن طريق فض العبوة والسبب في ذلك هو أن الإيجاب يكون قد أُبلغ فعلا بشكل معقول قبل عملية فض العبوة الخاصة بالمنتج عن طريق واحدة من

[٩٧] Robert Merkin QC and Séverine Saintier, *Poole's Textbook on Contract Law* (UK:Oxford University Press, ٢٠١٢), ٥٣; Neil Andrews, *Contract Law* (UK: Cambridge University Press, ٢٠١١), ٥٨; Mindy Chen-Wishart, *Contract Law* (UK: Oxford University Press, ٢٠١٨), ٦٦; Marco J. Jimenez, *Contract Law: A Case and Problem Based Approach* (New York, US: Wolters Kluwer Law & Business, ٢٠٢١), ١١٥٣.

الحالات المشار إليها، وبالتالي فإن فعل فتح أو فض العبوة يعد تعبيرا جازما وباتا عن الموافقة على العقد؛ فهذا الفعل يمثل موقفا لا تدع ظروف الحال شكا في دلالته على قبول العقد بشكل صريح وفقا للمادة ٩٠ من القانون المدني المشار إليها سابقا.

ومع ذلك فإن كيفية القبول تعد عادة من الأمور المتفق عليها بين المتعاقدين في عقود فض العبوة حيث يكون هناك إشعار على العبوة بشكل واضح يفيد بأن فض العبوة يمثل قبولا للشروط التعاقدية المرفقة مع المنتج. وقد ينص الإشعار على أن استخدام المنتج يعد قبولا للعقد والمقصود هنا هو الاستخدام الأولي للمنتج، كما قد ينص الإشعار أيضا على أن القبول يتمثل في الاحتفاظ بالمنتج بعد المهلة المحددة لإرجاعه في حالة رفضه[٩٨].

وبالنسبة لعقود الاستهلاك التي تتم عن بعد فقد نص المشرع في المادة ٣٨ من قانون حماية المستهلك المصري على حق المستهلك في وجوب تأكيد موافقته على العقد وأن يتاح له الحق في تصحيح طلبه أو تعديله خلال سبعة أيام عمل من القبول، مالم يتفق الطرفان على مدة أطول[٩٩].

كما يحق له الرجوع في العقد وفقا للمادة ٤٠ من قانون حماية المستهلك خلال أربعة عشر يوما من استلامه السلعة ويلتزم المورد برد المبلغ المدفوع خلال مدة لا تجاوز سبعة أيام من تاريخ إعادة المنتج. ويتحمل المستهلك

---

[٩٨] Roger LeRoy Miller, *Business Law Today, Comprehensive* (Massachusetts, US: Cengage Learning, ٢٠١٢), ٢٨٥; JOSEPH, P. T., S.J., *E-COMMERCE : AN INDIAN PERSPECTIVE, Sixth Edition* (Delhi, India: PHI Learning Pvt. Ltd, ٢٠١٩), ٥٢١; Lawrence D. Graham, *Legal Battles that Shaped the Computer Industry* (Connecticut, US: Greenwood Publishing Group, ١٩٩٩), ١١٩; Roger LeRoy Miller, *Business Law: Text & Cases – The First Course* (Massachusetts, US: Cengage Learning, ٢٠١٦), ١٥٧.

[٩٩] تنص المادة ٣٨ على أنه: "إذا أبدى المستهلك قبوله للتعاقد عن بعد، وجب أن يتم تأكيد موافقته، وأن يتاح له الحق فى تصحيح طلبه أو تعديله خلال سبعة أيام عمل من القبول، ما لم يتفق الطرفان على مدة أطول، وذلك فى الأحوال وبالكيفية التى تبينها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.."

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

نفقات الشحن وإعادة المنتج ما لم يتم الاتفاق على غير ذلك. وإذا تأخر المورد في تسليم المنتج في التاريخ المتفق عليه أو لم يسلمه خلال ٣٠ يوما إذا لم يكن قد اتفق على تاريخ التسليم، يكون للمستهلك الرجوع في التعاقد دون أي نفقات خلال اربعة عشر يوما من تاريخ التأخر أو من تاريخ الاستلام أيهما أطول على أن يخطر المورد بذلك، وفي هذه الحالة يلتزم المورد برد المبلغ المدفوع فور إخطاره بالرجوع، ويتحمل المورد جميع نفقات إعادة الشحن ومصاريف التسليم[١٠٠].

وهناك عدة أحوال وفقا للمادة ٤١ من القانون يسقط فيها الحق في العدول المنصوص عليه في ٤٠ المشار إليها وهي: (أ)–الانتفاع بالخدمة كليا قبل انقضاء المهلة المقررة للحق في العدول.(ب)– إذا كان الاتفاق يتناول سلعا صُنعت بناء على طلبه أو وفقا للمواصفات التي حددها.(ج)– إذا كان الاتفاق يتناول أشرطة فيديو أو إسطوانات أو أقراصا مدمجة أو برامج أو مطبوعات أزال المستهلك غلافها.(د)– إذا حدث عيب في السلعة نتيجة سوء حيازتها من

---

[١٠٠] أحمد محمد صالح أحمد،" حق العدول في التعاقد عن بعد: دراسة مقارنة،" *مجلة بحوث الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس*، عدد ٥٦ (٢٠٢٠): ١٧٥، ١٨١.

https://search.mandumah.com/Record/١٠٦٩٧٢٠

آخر زيارة للموقع: ١٥–٣–٢٠٢٢؛

وتنص المادة ٤٠ على أنه: مع عدم الإخلال بأى ضمانات أو شروط قانونية أو اتفاقية أفضل للمستهلك، يحق للمستهلك الذى يتعاقد عن بعد الرجوع فى العقد خلال أربعة عشر يوما من استلامه السلعة.وفى هذه الحالة يلتزم المورد برد المبلغ المدفوع من المستهلك بذات طريقة دفعه، ما لم يتفق على طريقة أخرى للرد، وذلك خلال مدة لا تجاوز سبعة أيام من تاريخ إعادة المنتج بالنسبة للسلع، أو من تاريخ التعاقد بالنسبة للخدمات، ويتحمل المستهلك نفقات الشحن وإعادة المنتج، ما لم ينص العقد على غير ذلك. وإذا تأخر المورد فى تسليم المنتج عن التاريخ المتفق عليه، أو لم يسلمه خلال ثلاثين يومًا إذا لم يكن قد اتفق على تاريخ التسليم، يكون للمستهلك الرجوع فى التعاقد، دون أى نفقات، خلال أربعة عشر يومًا من تاريخ التأخر أو من تاريخ الاستلام أيهما أطول على أن يخطر المورد بذلك، وفى هذه الحالة يلتزم المورد برد المبلغ المدفوع من المستهلك فور إخطاره بالرجوع عن التعاقد وفقًا للكيفية والمدد المنصوص عليهما فى الفقرتين السابقتين بحسب الأحوال، ويتحمل المورد جميع نفقات إعادة الشحن ومصاريف التسليم. وذلك كله وفقًا للإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

جانب المستهلك. (هـ)-عندما يتعارض حق العدول مع طبيعة المنتج أو العرف التجاري أو يعد تعسفا في استعمال الحق من جانب المستهلك[١٠١].

وقد نص قانون حماية المستهلك في المادة ١٧، فيما يتعلق بجميع عقود الاستهلاك سواء التي تتم عن بعد أو غيرها، على حق المستهلك في استبدال السلعة أو إعادتها مع استرداد قيمتها النقدية دون إبداء أي أسباب او تحمل أي نفقات خلال أربعة عشر يوما من تسلمها وقد نصت المادة على استثناءات على هذا الحق، قريبة من حالات سقوط الحق في العدول المنصوص عليها في المادة ٤١ المشار إليها[١٠٢].

---

[١٠١] هلا علي شلهوب ،"العدول عن العقد في ظل التعاقد الالكتروني،" رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في قانون الأعمال، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية ، ٢٠١٩-٢٠٢٠، ٥٥.
https://droit.ul.edu.lb/index.php/master-theses/category/١٠٠-m-٢٠٢١?download=٢٩٤٤:m-٠٠٩٠-١٢-٢٠٢١
آخر زيارة: ١٥-٣-٢٠٢٢؛ وتنص المادة ٤١ من قانون حماية المستهلك المصري على أن:
يسقط حق المستهلك فى العدول عن التعاقد المنصوص عليه فى المادة (٤٠) من هذا القانون فى الحالات الآتية:
١ - إذا انتفع كليًا بالخدمة قبل انقضاء المهلة المقررة للحق فى العدول.
٢ - إذا كان الاتفاق يتناول سلعًا صنعت بناء على طلبه، أو وفقًا لمواصفات حددها.
٣ - إذا كان الاتفاق يتناول أشرطة فيديو أو أسطوانات أو أقراصًا مدمجة أو برامج معلوماتية أو مطبوعات أزال المستهلك غلافها.
٤ - إذا حدث عيب فى السلعة نتيجة سوء حيازتها من قبل المستهلك.
٥ - فى الأحوال التى يعد فيها طلب العدول متعارضا مع طبيعة المنتج، أو يخالف العرف التجارى، أو يعد تعسفا من جانب المستهلك فى ممارسة الحق فى العدول، وذلك كله على النحو الذى تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

[١٠٢] أحمد ،"حق العدول،" ١٧٦؛ وتنص المادة ١٧ على أنه: "للمستهلك الحق فى استبدال السلعة أو إعادتها مع استرداد قيمتها النقدية، دون إبداء أى أسباب ودون تحمل أى نفقات خلال أربعة عشر يومًا من تسلمها، وذلك دون الإخلال بأى ضمانات أو شروط قانونية أو اتفاقية أفضل للمستهلك، وللجهاز أن يحدد مددا أقل بالنظر إلى طبيعة بعض السلع..."

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

وبالإضافة إلى ذلك فقد نص قانون حماية المستهلك في المادة ٢١ على حق المستهلك في استبدال السلعة أو إعادتها مع استرداد قيمتها خلال ٣٠ يوما من تسلمها إذا شابها عيب أو كانت غير مطابقة للمواصفات أو الغرض الذي تم التعاقد عليها من أجله[١٠٣].

والحماية التي وضعها القانون للمستهلك وفقا لما هو مبين أعلاه تجعل من القبول الكلمة قبل الأخيرة للمستهلك بحيث يمكن أن يعقبها عدول المستهلك عن العقد دون إبداء أي أسباب أو حقه في استبدال السلعة أو إعادتها إذا كان بها عيوب أو غير مطابقة للمواصفات أو الأغراض المتعاقد عليها من أجلها.

[١٠٣] العلي، "حقوق المستهلك،" ٧٦٤؛ وتنص المادة ٢١ على أن: للمستهلك الحق خلال ثلاثين يومًا من تسلم السلعة فى استبدالها أو إعادتها مع استرداد قيمتها النقدية، إذا شابها عيب أو كانت غير مطابقة للمواصفات أو للغرض الذى تم التعاقد عليها من أجله. ويلتزم المورد فى هذه الأحوال بناء على طلب المستهلك باستبدال السلعة أو استردادها مع رد قيمتها دون أى تكلفة إضافية على المستهلك، وكل ذلك دون الإخلال بأى ضمانات أو شروط قانونية أو اتفاقية أفضل للمستهلك أو ما يحدده الجهاز من مدد أقل بالنظر إلى طبيعة السلعة.وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الأحكام والإجراءات اللازمة لذلك.

المطلب الثاني

أثر التغليف المعتم على تكوين عقود فض العبوة

تمهيد وتقسيم

سنتبع نفس النهج الذي قمنا به في المطلب الأول الخاص بأثر التغليف الشفاف على تكوين عقود فض العبوة، ونتناول هنا تحديد المقصود بالتغليف المعتم ثم أثره على التراضي بين المتعاقدين، وذلك في فرعين على النحو التالي:

الفرع الأول: تحديد المقصود بالتغليف المعتم

الفرع الثاني: أثر التغليف المعتم على التراضي بين المتعاقدين

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

الفرع الأول

تحديد المقصود بالتغليف المعتم

نتناول هنا، كما أشرنا، التغليف المعتم الذي يقابل التغليف الشفاف ونقصد به التغليف الذي يحجب رؤية بنود الاتفاق عن الموجب له المستخدم أو العميل؛ بحيث يتم وضع البنود التعاقدية داخل العبوة بطريقة لا يتمكن الموجب له من الاطلاع عليها إلا عن طريق فض العبوة.

وهذا على عكس التغليف الشفاف، كما أشرنا، والذي يُمَكِن الموجب له من الاطلاع على البنود التعاقدية دون الحاجة إلى فض أو فتح العبوة، فهو لا يحجب رؤية هذه البنود من خارج الصندوق أو العبوة.

وهذا يعني أن بنود التعاقد لم تكن مطبوعة على وجه العبوة من الخارج، كما أنها لم تكن مطبوعة وموضوعة داخلها بأسلوب يظهرها للمتعاقد دون الحاجة إلى فتح العبوة، ولم يسلمها صاحب المنتج يدويا إلى الطرف الآخر مع المنتج.

الفرع الثاني

أثر التغليف المعتم على التراضي بين المتعاقدين

نتناول هنا الإيجاب والقبول في عقود فض العبوة ذات التغليف المعتم على النحو التالي:

أولا: الإيجاب في عقود فض العبوة ذات التغليف المعتم

نبحث هنا في مسألة تحديد التعبير عن النية الباتة في التعاقد والذي يتضمن العناصر الأساسية للعقد بحيث إذا صدر قبول مطابق له يتكون العقد. وإذا نظرنا إلى الفرض محل البحث أي التغليف المعتم سنجد أن صاحب الحق على المنتج يرسل إلى المستخدم أو العميل عبوة تحتوي على المنتج وبداخلها أيضا الشروط التعاقدية التي تحكم الاتفاق بينهما؛ بيد أنه لا يمكن رؤيتها إلا عن طريق فض العبوة أو فتح الصندوق[١٠٤]. وأمام هذه الحالة نستطيع القول أن تحديد الإيجاب في هذا الفرض المطروح لا يختلف عن الإيجاب في حالة التغليف الشفاف سوى في أن الشروط التعاقدية في الحالة الأخيرة يمكن للموجب له رؤيتها والاطلاع عليها دون الحاجة إلى فض العبوة.

ويترتب على ذلك أن الإيجاب هنا يتمثل في إرسال صاحب المنتج العبوة التي تحتوي على المنتج والشروط التعاقدية معا. والاختلاف في أن الموجب له المستخدم أو العميل يحتاج إلى فتح العبوة من أجل الاطلاع على بنود الاتفاق الذي يشكل في الواقع مضمون الإيجاب في حالة التغليف المعتم.

[١٠٤] DAVID A. EINHORN, "SHRINK-WRAP LICENSES: THE DEBATE CONTINUES," *The Journal of Law and Technology* (١٩٩٨): ٣٨٨. Accessed March ١٥, ٢٠٢٢. https://ipmall.law.unh.edu/sites/default/files/hosted_resources/IDEA/١٢.Einhorn٩٨.pdf

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

ولا تختلف هذه الحالة عن الحالة السابقة الخاصة بالتغليف الشفاف فيما يتعلق بالالتزام بالإعلام الواقع على كاهل صاحب الحق على المنتج وفقا للقواعد العامة وقانون حماية المستهلك على النحو المذكور أعلاه.

كما لا تختلف هذه الحالة أيضا في احتمالية أن تكون البنود المرسلة مع المنتج في العبوة مجرد اقتراح بتعديل العقد وليس إيجاب بالمعنى المقصود، ويحدث ذلك إذا كان العقد قد تكون فعلا بالاتفاق على العناصر الأساسية له ثم أرسل بعد ذلك صاحب المنتج تلك البنود لكي تضاف إليه، وهنا يتطلب الأمر موافقة من المستخدم أو العميل طبقا لقاعدة العقد شريعة المتعاقدين. مع الوضع في الاعتبار الالتزام الذي وضعه قانون حماية المستهلك في المادة ٣٨ منه على المورد في حالة التعاقد عن بعد بعدم إرسال بيانات إلى المستهلك بعد موافقته على التعاقد تختلف عن البيانات التي أوردها في العرض المقدم منه، وفقا لما وضحناه بهذا الشأن عند تناولنا للتغليف الشفاف.

كما أنه لا يهم أيضا أن يكون الإيجاب هنا قد تم تقديمه مباشرة من صاحب المنتج أو كان استجابة لعرض تم تقديمه من العميل، لكنه تضمن تعديلا لعرض الأخير فنشأ عنه إيجابا مقابلا Counter offer، على النحو الذي أشرنا إليه في حالة التغليف الشفاف أيضا.

ثانيا: القبول في عقود فض العبوة ذات التغليف المعتم

إن شكل القبول في حالة التغليف المعتم يتأثر بكل تأكيد بطريقة عرض الإيجاب؛ فهنا كما وضحنا أعلاه لا يستطيع الموجب له، المستخدم أو العميل، قراءة بنود الاتفاق المرفقة مع المنتج بسبب طريقة التغليف التي تحجب

رؤيتها؛ بحيث إذا أراد ذلك فإن عليه فض العبوة أولا حتى يتمكن من الاطلاع عليها؛ لذلك لا يمكن أن يكون فض العبوة هنا قبولا من الموجب له لبنود لم يُمنح الفرصة للاطلاع عليها قبل القيام به[١٠٥].

حيث إنه يجب أن يكون هناك فرصة قد أُتيحت للموجب له للاطلاع على بنود الاتفاق قبل قيامه بالفعل الذي يمكن اعتباره قبولا للعقد، والقول بغير ذلك يعني إمكانية قبول العقد دون تبليغ الموجب له بشروطه، وهو أمر غير مقبول من الناحية القانونية، فلا أثر لعرض صاحب المنتج ولا يمكن اعتباره إيجابا قانونيا إلا منذ الوقت الذي يتصل فيه بعلم الموجب له، ويعتبر وصول الإيجاب قرينة على العلم به مالم يقم الدليل على عكس ذلك؛ وهذا هو ما نصت عليه المادة ٩١ من القانون المدني والتي يمكن أن نستخلص منها الالتزام بإتاحة الفرصة على نحو معقول أمام الموجب لقراءة شروط التعاقد[١٠٦].

ويترتب على ذلك أنه حتى لو وضع صاحب المنتج على العبوة إشعارا يفيد بأن فض العبوة يعد قبولا للشروط التعاقدية المرفقة مع المنتج داخل العبوة، فإن ذلك لا يمنح عملية الفض القيمة القانونية للقبول للأسباب التي ذكرناها أعلاه.

ويتمثل القبول هنا في استخدام المنتج أو الاحتفاظ به وعدم إرجاعه إلى صاحبه في الموعد المحدد أو موعد معقول إذا لم يتم تحديد موعد للإرجاع، بعد تمكن العميل أو المستخدم من الاطلاع على بنود العقد على نحو معقول، ولا يشترط هنا أن يقرأ تلك البنود، وإنما يكفي أن يُمَكن من ذلك أو تتاح له الفرصة لذلك بشكل معقول[١٠٧].

---

[١٠٥] Spooner, "The Validation of Shrink-Wrap," ٨; Xue, "A Comparative Study of Shrink-Wrap," ٩١.

[١٠٦] راجع أيضا: تناغو، مصادر الالتزام، ٣٥، ٣٦؛ السنهوري، الوسيط، ١٨٢-١٨٤.

[١٠٧] راجع أيضا:

Knapp, Charles L. Nathan M. Crystal and Harry G. Prince, *Rules of Contract Law,* ٤١٨;

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

وإذا قام الموجب له برفض التعاقد بعد فتح العبوة لقراءة شروط التعاقد فإن عليه رد المنتج بحالته الأصلية دون أية تغيير وذلك في الموعد الذي حدده الموجب أو في موعد معقول إذا لم يكن هناك موعد محدد للإرجاع وذلك بحسب طبيعة المنتج وظروف التعاقد[١٠٨].

ولا يختلف القبول في حالة التغليف الشفاف عن حالة التغليف المعتم فيما يتعلق بالفرصة التي منحها المشرع للمستهلك وفقا لقانون حماية المستهلك بوجوب تأكيد موافقته وتعديل الطلب أو تصحيحه في التعاقد عن بعد خلال سبعة أيام عمل من القبول.

وليس هناك اختلاف بين الحالتين أيضا فيما يخص حق المستهلك في العدول عن العقد دون إبداء اي أسباب واسترداد المقابل الذي قام بدفعه وكذلك حقه في استبدال السلعة أو استردادها في حالة وجود عيب فيها، على نحو ما ذكرنا بخصوص حالة التغليف الشفاف.

OMRI BEN –SHAHAR, “The Myth of the Opportunity to Read in Contract Law,” European Review of Contract Law ٥, no.١ (٢٠٠٨): ١–٢٨. Accessed March ١٥, ٢٠٢٢.
https://home.uchicago.edu/omri/pdf/articles/The_Myth_Of_Opportunity_To_Read.pdf

[١٠٨] راجع أيضا في هذا الشأن:
Xue, “A Comparative Study of Shrink–Wrap,” ٩١; EINHORN, “SHRINK–WRAP LICENSES,” ٣٧٨.

خاتمة

قد تناولنا في هذا البحث موضوع مدى الاعتراف بعقود فض العبوة في القانونين الأمريكي والمصري وذلك من خلال توضيح موقف القانون الأمريكي منها في المبحث الأول ثم موقف القانون المصري في المبحث الثاني، ومهدنا إلى ذلك عن طريق بيان مفهوم تلك العقود في مطلب تمهيدي. وخلصنا في النهاية إلى عدة نتائج وتوصيات حول موضوع البحث، كما نقترح أيضا بعض الدراسات المستقبلية فيما يتعلق بها الشأن، ونبين ذلك على النحو التالي:

أولا: النتائج العلمية

١- عقد فض العبوة Shrink wrap agreement هو اتفاق بين صاحب المنتج والعميل يتم إبرامه عن طريق وضع الطرف الأول المنتج وبنود الاتفاق في عبوة ثم تغليفها وتسليمها إلى الطرف الثاني الراغب في التعاقد، سواء كان يستطيع الأخير الاطلاع على تلك البنود من الخارج دون الحاجة إلى فض العبوة أم لا، مع وجود إشعار على العبوة يفيد بأن فضها أو استخدام المنتج أو عدم رده خلال مدة معينة، بحسب الأحوال، يعد قبولا لبنود الاتفاق المرفقة.

٢- ظهرت عقود فض العبوة Shrink wrap agreements في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات كوسيلة قانونية يستطيع من خلالها أصحاب برامج الكمبيوتر تحقيق الحماية القانونية لبرامجهم وتحديد شروط الاستخدام التي يجب على المستخدم الالتزام بها دونما حاجة لأخذ توقيعه على عقد مطبوع يضمن ذلك.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

٣- عقود فض العبوة وإن كانت ترتبط من الناحية التاريخية مع البرامج، فلاشك أن الأخيرة هي سبب ظهورها، لكن مع ذلك يمكن استخدام طريقة التعاقد التي تعرضها تلك العقود مع منتجات أخرى، ليس فقط البرامج، كالأفلام والأغاني والكتب والألعاب وغير ذلك، بحسب حاجة المتعاقد.

٤- هناك خمس خصائص تتميز بها عقود فض العبوة وهي: تغليف المنتج، إرفاق الشروط التعاقدية معه، توجيه صاحب المنتج إشعار للمتعاقد الآخر بطريقة القبول، فض العبوة وأخيرا إعادة المنتج في حالة الرفض.

٥- عقود فض العبوة Shrink wrap agreements هي الأساس التاريخي لعقود الويب (Click wrap agreements & browse wrap agreements) ، ومع ذلك فهناك اختلاف بديهي بين عقود فض العبوة من ناحية وعقود الويب من ناحية أخرى وهو أن الأخيرة تجرى عبر مواقع الإنترنت بينما الأولى تجرى خارج الإنترنت في العالم الملوس، كما أن طريقة التعاقد في عقود فض العبوة تختلف عنها في حالة عقود الويب.

٦- مرت عقود فض العبوة في الولايات المتحدة الأمريكية بمرحلتين طبقت خلالهما المحاكم الأمريكية قانون التجارة الموحد (UCC) عند النظر في المنازعات التي أثيرت بشأنها، وتحديدا المادة الثانية التي تنظم بيع البضائعSale of goods؛ ففي المرحلة الأولى لم تعترف المحاكم بعقود فض العبوة ثم تغير الأمر مع مرور الزمن لصالح تلك العقود حيث بدأت مرحلة جديدة نالت فيها الاعتراف من المحاكم وذلك في قضية ProCD v. Zeidenberg من جانب محكمة الاستئناف (الدائرة السابعة)، وقد كان للمنطق القانوني الذي أسست المحكمة عليه حكمها تأثيرا كبيرا على الأحكام التي أعقبته في القضايا اللاحقة.

٧- وضع قانون معاملات معلومات الكمبيوتر الموحد الأمريكي (UCITA) حماية خاصة للمرخص له Licensee في المادة ٢٠٩ عندما يكون طرفا في "ترخيص السوق الشاملة" Mass-market license، ويعد عقد فض العبوة أحد تطبيقات هذا الترخيص. حيث وضعت المادة المذكورة حدا زمنيا للموافقة على الترخيص فلا يجب أن يتجاوز وقت التنفيذ أو الاستخدام أو الوصول الأولي لموضوع الترخيص (العقد)، كما لا يصح الادعاء بأن المرخص له قام بالتعبير عن موافقته على الترخيص مالم تتاح له فرصة مراجعة بنوده أولا Opportunity to review ، فضلا عن أن المادة المذكورة كفلت حق إرجاع المنتج للمرخص له في حالة رفضه للتعاقد مع استرداده للتكاليف المعقولة التي تحملها في عملية الإرجاع.

٨- إن حجر الزاوية في مسألة تكوين عقود فض العبوة في القانون المصري يكمن فيما إذا كان المستخدم أو العميل الذي سيتلقى المنتج قد أتاح له الطرف الآخر الفرصة للاطلاع على بنود التعاقد أم لا، وترتبط هذه المسألة بشكل أساسي بكيفية تغليف ذلك الطرف للمنتج؛ فهل قام بتغليف المنتج بطريقة يستطيع من خلالها المتعاقد معه (المستخدم أو العميل) الاطلاع على هذه البنود قبل فض العبوة أم على العكس تم التغليف بصورة لا تُمكن المستخدم أو العميل من الاطلاع عليها إلا إذا فض العبوة أولا؛ ونطلق على الحالة الأولى التغليف الشفاف وفي المقابل نطلق على الحالة الثانية التغليف المعتم.

٩- يكون التغليف شفافا عندما لا يحجب رؤية البنود التعاقدية المرفقة مع المنتج بحيث يستطيع العميل المتعاقد أن يطلع على تلك البنود دون الحاجة إلى فض العبوة، ويحدث ذلك في ثلاث حالات: (أ)- طباعة البنود على الغلاف من الخارج.(ب)-وضع البنود في داخل العبوة بطريقة تظهرها دون حاجة إلى فض العبوة.(ب)-تسليم البنود يدويا في صورة مطبوعة مع المنتج، وتلحق هذه الحالة الأخيرة بالحالتين السابقتين وتأخذ نفس الحكم.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

١٠- يتمثل الإيجاب في حالة التغليف الشفاف في تسليم المنتج بالإضافة إلى الشروط التعاقدية التي تتضمنها اتفاقية توضع معه من خلال أي صورة من الصور الثلاث المذكورة للتغليف الشفاف أعلاه.

١١- يتم القبول في حالة التغليف الشفاف عن طريق فض العبوة والسبب في ذلك هو أن الإيجاب يكون قد أُبلغ فعلا بشكل معقول قبل عملية فض العبوة الخاصة بالمنتج عن طريق واحدة من الحالات الثلاث المشار إليها؛ ومع ذلك فقد يوجد إشعار على العبوة يبين طريقة أخرى للقبول كاستخدام المنتج أو الاحتفاظ به لمدة معينة وعدم رده عند رفض التعاقد.

١٢- التغليف المعتم هو التغليف الذي يحجب رؤية بنود الاتفاق عن الموجب له المستخدم أو العميل؛ بحيث يتم وضع البنود التعاقدية داخل العبوة بطريقة لا يتمكن الموجب له من الاطلاع عليها إلا عن طريق فض العبوة.

١٣- طريقة الإيجاب في حالة التغليف المعتم لا تختلف عنها في حالة التغليف الشفاف سوى في أن الشروط التعاقدية في الحالة الأخيرة يمكن للموجب له رؤيتها والاطلاع عليها دون الحاجة إلى فض العبوة، وبالتالي تتمثل طريقة الإيجاب في حالة التغليف المعتم أيضا في إرسال صاحب المنتج العبوة التي تحتوي على المنتج والشروط التعاقدية معا.

١٤- يتمثل القبول في حالة التغليف المعتم في استخدام المنتج أو عدم إرجاعه في موعد معين أو موعد معقول إذا لم يحدد موعد الإرجاع، بعد أن يتمكن العميل أو المستخدم من الاطلاع على بنود العقد على نحو معقول، ولا يشترط هنا أن يقرأ تلك البنود، وإنما يكفي أن يُمَكن من ذلك أو تتاح له الفرصة لذلك بشكل معقول.

ثانيا: التوصيات

١- نوصي المشرع بأن يقوم بالتنظيم القانوني لعقود فض العبوة بوجه عام سواء وردت على برنامج أو غير ذلك من المنتجات الأخرى، مع ملاحظة أن يكون معياره للاعتراف بمثل هذه العقود هو مدى توفر الفرصة المناسبة أمام المتعاقد مع صاحب المنتج (العميل أو المستخدم) للاطلاع على بنود التعاقد، بحيث إذا لم تتوفر له هذه الفرصة فإنه لا يمكن القول أن ثمة عقد قد نشأ ويجب الالتزام به.

٢- نوصي جهاز حماية المستهلك بنشر ثقافة حماية المستهلك وإتاحتها للمواطنين فيما يخص عقود فض العبوة، ويدخل ذلك في نطاق وظيفته وفقا للمادة ٤٣ من قانون حماية المستهلك المصري، التي وضعت نشر ثقافة حماية المستهلك ضمن الأهداف التي نشأ الجهاز لتحقيقها.

٣- نوصي الباحثين باتباع المنهج المقارن في مثل هذه الموضوعات التي يكون فيها للأنظمة المقارنة تاريخ طويل من التنظيم القانوني لنستفيد من هذه التجارب في بلادنا على مستوى التشريع أو التطبيق أمام القضاء عند نظر المنازعات التي تتعلق بهذا الشأن.

ثالثا: الدراسات المستقبلية

١- عندما أصدرت محكمة استئناف الولايات المتحدة الأمريكية (الدائرة السابعة) حكمها في قضية ProCD v. Zeidenberg وذلك بالاعتراف بعقود فض العبوة وتبع ذلك الحكم الصادر في قضية Hill v. Gateway Inc, ٢٠٠٠ أيضا، بدأ النقاش في الفقه الأمريكي حول ما أطلق عليه نظرية التعاقد متعدد الطبقات Layered contracting أو التعاقد المستمر أو المتجدد rolling contracting، والذي لا يتكون العقد وفقا لها في لحظة محددة ينتهي فيها النقاش حول كل بنود التعاقد ثم ننتقل إلى مرحلة التنفيذ بل تظل مرحلة

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

إضافة الشروط الجديدة إلى العقد ممتدة حتى بعد التنفيذ، فالعقد لا يكون له طبقة واحدة ثم ينتهي الأمر مع تنفيذها بل يكون للعقد طبقات أخرى متعددة طوال فترة التنفيذ؛ وأعتقد أن هذا البحث قد فتح باب النقاش أمام الباحثين في المجال للقيام بأبحاث تتناول هذه القضية.

٢- قمنا في هذا البحث بدراسة مسألة مدى الاعتراف بعقود فض العبوة وأعتقد أننا في حاجة إلى دراسات متعمقة حول مرحلة ما بعد الاعتراف بمثل هذه العقود، أي تنفيذها.

٣- تعد عقود فض العبوة الأساس التاريخي كما قلنا لعقود الإبرام بالنقر Click wrap agreements وعقود الإبرام بالتصفح Browse wrap agreements، وتحتاج مثل هذه العقود منا إلى دراستها بشكل مستقل.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

-الأهواني، حسام الدين كامل. " المفاوضات في الفترة قبل التعاقدية ومراحل إعداد العقد الدولي،". *مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة عين شمس* ٣٨، عدد ٢ (١٩٩٦): ٤٣٤ – ٣٩٣.

https://search.mandumah.com/Record/٤٢٧٠١٥ آخر زيارة للموقع في تاريخ: ١٥-٣-٢٠٢٢.

-السنهوري، عبدالرزاق أحمد. *الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الأول، نظرية الالتزام بوجه عام، مصادر الالتزام*. بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي، ١٩٥٢.

-أبو زيد، محمد محمد " المفاوضات في الإطار التعاقدي: صورها وأحكامها،" *مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية* ٤٧، عدد١ (٢٠٠٥): ١٠٥ – ١٩٢.

https://search.mandumah.com/Record/٤٢٨٢٧٥ آخر زيارة كانت: ١٥-٣-٢٠٢٢.

-الشرقاوي، جميل ، *النظرية العامة للالتزام، مصادر الالتزام* .القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩١.

-المبيضين، إبراهيم محمود يوسف. الحماية المدنية للمستهلك في عملية التعاقد الإلكتروني،" . *مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف*، عدد ١٨، ج١ (٢٠١٦): ٥٧٥-٦٥٦.

https://jfslt.journals.ekb.eg/article_١٠٩١٨_c٧f٥bc٦ef٨١٧٩٠٨٢١٩٤٤fe٤٧٩٢٩b٠f٢b.pdf.

آخر زيارة للموقع في تاريخ: ١٤-٣-٢٠٢٢.

-المختار، بن سالم. "الالتزام بالإعلام كآلية لحماية المستهلك. " رسالة دكتوراه، *كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بك بلقايد*، ٢٠١٧-٢٠١٨.

-الكلابي، حسن عبدالله عبد الرضا. "الالتزام قبل التعاقد بالإعلام في عقود الاستهلاك،". *مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية*، عدد ٣٤ (٢٠٢٠): ١٨٠ – ٢٠٦.

https://search.mandumah.com/Record/١١٠٥٨٣٣ آخر زيارة للموقع: ١٥-٣-٢٠٢٢.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

-العلي، صالح احميد. "حقوق المستهلك في الفقه الإسلامي والقانون: دراسة مقارنة،". *مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية* ١٧، العدد ٢(٢٠٢٠): ٧٤٣-٧٩١.

https://www.sharjah.ac.ae/en/Research/spu/Journalsharia/Documents/V١٧/Issue٪٢٠٢/٢٢.pdf

آخر زيارة: ١٥-٣-٢٠٢٢.

-أحمد، أحمد محمد صالح. " حق العدول في التعاقد عن بعد: دراسة مقارنة،" *مجلة بحوث الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس*، عدد ٥٦ (٢٠٢٠): ١٥٧ – ١٨٨.

https://search.mandumah.com/Record/١٠٦٩٧٢٠ آخر زيارة للموقع: ١٥-٣-٢٠٢٢.

-تناغو، سمير عبد السيد *مصادر الالتزام: العقد- الإرادة المنفردة – العمل غير المشروع- الإثراء بلا سبب-القانون- مصدران جديدان للالتزام: الحكم، القرار الإداري* .الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ٢٠٠٩.

-جميعي، حسن عبدالباسط. *أثر عدم التكافؤ بين المتعاقدين على شروط العقد: ظاهرة اختلال التوازن بين الالتزامات التعاقدية*. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٦.

-حسن، خالد جمال أحمد ." الحماية القانونية للمستهلك فى اتفاقات الإعفاء من المسئولية العقدية، *القانونية*،". *مجلة القانونية الصادرة عن هيئة التشريع والرأي القانوني*، مملكة البحرين، عدد ٨ (٢٠١٧): ٣٧-١٠٢.

https://www.lloc.gov.bh/QTopics/Q٠٨T٠٢.pdf آخر زيارة للموقع في تاريخ: ١٠-٣-٢٠٢٢

-حسين، محمد عبد الظاهر." الجوانب القانونية للمرحلة السابقة على التعاقد،". *مجلة الحقوق، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت* ٢٢، عدد ٢ (١٩٩٨): ٧٨٢ – ٧٢٧.

https://search.mandumah.com/Record/٢١١٨٣٤ آخر زيارة في تاريخ: ١٥-٣-٢٠٢٢.

-شلهوب، هلا علي. "العدول عن العقد في ظل التعاقد الالكتروني،". رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في قانون الأعمال، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية. ٢٠١٩-٢٠٢٠.

https://droit.ul.edu.lb/index.php/master-theses/category/١٠٠-m-٢٠٢١?download=٢٩٤٤:m-٠٠٩٠-١٢-٢٠٢١ آخر زيارة في تاريخ: ١٥-٣-٢٠٢٢.

-عبدالرحمن، أحمد شوقي *النظرية العامة للالتزام، المصادر الإرادية وغير الإرادية للالتزام، العقد-الارادة المنفردة-المسئولية المدنية – الإثراء بلا سبب*. بدون ناشر، ٢٠٠٨.

-عيسى، هيثم السيد أحمد. "الالتزام بالتفسير قبل التعاقد من خلال أنظمة الذكاء الاصطناعي،". *مجلة روح القوانين، كلية الحقوق جامعة طنطا*، العدد ٧٤ (٢٠١٦): ٩١-٢٦٤.

-فتح الباب، محمد ربيع. "التنظيم القانوني لحق المستهلك في العدول عن العقود المبرمة عن بعد،". *مجلة القانون والاقتصاد*، عدد ٨٩ (٢٠١٦): ٧٤٦-٨٧٩.

https://mle.journals.ekb.eg/article_١١٠٠١٠_d٧١٨٥٥ff١٢f٨١e٦٣d٣٠٣be٧٥٩٨d٩٣٣١٧.pdf

آخر زيارة للموقع في تاريخ: ١٤-٣-٢٠٢٢.

-قاسم، محمد حسن "التعاقد عن بعد: قراءة تحليلية في التجربة الفرنسية مع إشارة لقواعد القانون الأوربي،" *مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية*، جامعة الاسكندرية، عدد ٢ (٢٠٠٣): ١-١٥٦.

http://search.mandumah.com/Record/١٤٣٤٣٢ آخر زيارة للموقع: ١٤-٣-٢٠٢٢.

-مزغيش، عبير و محمد عدنان بن ضيف. " الضوابط الحمائية المصوبة لاختلال التوازن العقدي في عقود الاستهلاك التعسفية،". *مجلة الحقوق والحريات*، العدد الرابع (إبريل ٢٠١٧): ٢٩-١١٨.

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/١٢٣/٥/١/٣٢٩٠٨ آخر زيارة للموقع: ١٥-٣-٢٠٢٢.

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية

-Andrews, Neil, *Contract Law*. UK: Cambridge University Press, ٢٠١١.

-Bolton, David. “Shrink-wrap and click-wrap contracts,”. *Precedent (Australian Lawyers Alliance)*, no.٩٥ (٢٠٠٩): ١١-١٧. Accessed March ٠٨, ٢٠٢٢.

http://www.austlii.edu.au/au/journals/PrecedentAULA/٢٠٠٩/٩٧.pdf

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

-Battersby, Gregory J., Charles W. Grimes and Leonard T. Nuara, *Drafting Internet Agreements*. New York, US: Wolters Kluwer, ٢٠١٠.

-Bonjean, Jennifer. "Software Consumers Must Comply with Shrinkwrap License Terms, ".*Loyola Consumer Law Reporter* ٩, no.٣ (١٩٩٧): ٢٠٦-٢٠٩. Accessed March ١٠, ٢٠٢٢. https://lawecommons.luc.edu/lclr/vol٩/iss٣/٤/

-Baker, William B. *Contracting and Selling in Cyberspace: Guidelines for Businesses*. US: National Legal Center for the Public Interest ٢٠٠٠.

-BEN -SHAHAR, OMRI "The Myth of the Opportunity to Read in Contract Law," *European Review of Contract Law* ٥, no.١ (٢٠٠٨): ١-٢٨. Accessed March ١٥, ٢٠٢٢.

https://home.uchicago.edu/omri/pdf/articles/The_Myth_Of_Opportunity_To_Read.pdf

-Covotta, Bian and Pamela Sergeeff. "PRoCD, INC. V. ZEIDENBERG,". *BERKELEY TECHNOLOGY LAW JOURNAL* ١٣ (١٩٩٨): ٣٥-٥٤. Accessed March ١٠, ٢٠٢٢.

https://lawcat.berkeley.edu/record/١١١٦٣٣٩/files/fulltext.pdf

-Casamiquela, Ryan J. "CONTRACTUAL ASSENT AND ENFORCEABILITY IN CYBERSPACE,". *BERKELEY TECHNOLOGY LAW JOURNAL* ١٧, no.١ (٢٠٠٢): ٤٧٥-٤٩٦. Accessed March ١٠, ٢٠٢٢.https://lawcat.berkeley.edu/record/١١١٨١٧٩/files/fulltext.pdf

-Dessent, Michael H. "Digital Handshakes in Cyberspace Under E-Sign: "There's A New Sheriff In Town!"." *California Western School of Law* (٢٠٠٢): ٩٤٣-١٠٠٦. Accessed March ١٠, ٢٠٢٢.

https://scholarlycommons.law.cwsl.edu/cgi/viewcontent.cgi?referer=&httpsredir=١&article=١١٥١&context=fs

-Dunne, Robert. *Computers and the Law: An Introduction to Basic Legal Principles and Their Application in Cyberspace*. New York: Cambridge University Press, ٢٠٠٩.

-Emanuel, Steven. *Contracts*. New York, US: Wolters Kluwer, ٢٠٠٦.

-EINHORN, DAVID A. "SHRINK-WRAP LICENSES: THE DEBATE CONTINUES,". *The Journal of Law and Technology* (١٩٩٨): ٣٨٣-٤٠١. Accessed March ١٥, ٢٠٢٢.

https://ipmall.law.unh.edu/sites/default/files/hosted_resources/IDEA/١٢.Einhorn٩٨.pdf

-Feldman, Robert A. and Raymond T. Nimmer. *Drafting Effective Contracts: A Practitioner's Guide*. New York, US: Wolters Kluwe, ١٩٩٩.

-Goldstein, Paul. *Goldstein on Copyright*. New York, US: Wolters Kluwer, ٢٠٠٥.

-Garcia, Michelle. "Browsewrap: A Unique Solution to the Slippery Slope of the Clickwrap Conundrum,". *Campbell Law Review* ٣٦, no.١ (٢٠١٣): ٣١-٤٤. Accessed March ٠٩, ٢٠٢٢. https://scholarship.law.campbell.edu/cgi/viewcontent.cgi?referer=&httpsredir=١&article=١٥٧٣&context=clr.

-Gatt, Adam. "ELECTRONIC COMMERCE CLICK-WRAP AGREEMENTS THE ENFORCEABILITY OF CLICK-WRAP AGREEMENTS,". *Computer Law & Security* ١٨, no.٦ (٢٠٠٢): ٤٠٤-٤١٠. Accessed March ٠٨, ٢٠٢٢.

https://edisciplinas.usp.br/pluginfile.php/٢٠٥٦٢٧٥/mod_resource/content/١/enforceability٪٢٠of٪٢٠clickwrap٪٢٠(Adam٪٢٠Gatt).pdf

-Grama, Joanna. *Legal Issues in Information Security*. London, UK: Jones & Bartlett publishers, ٢٠١٠.

-Ghosh, Shubha. "Where's the Sense in Hill v. Gateway ٢٠٠٠?: Reflections on the Visible Hand of Norm Creation,". *Touro Law Review* ١٦, No. ٤ (٢٠١٦): ١١٢٥-١١٤٤. Accessed March ١٠, ٢٠٢٢.

https://digitalcommons.tourolaw.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=٢٣٩٩&context=lawreview

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

-Girot, Clarisse. *User Protection in IT Contracts: A Comparative Study of the Protection of the User Against Defective Performance: in Information Technology.* Massachusetts, US: Kluwer Law International B.V., ٢٠٠١.

-Girot, Clarisse *User Protection in IT Contracts:A Comparative Study of the Protection of the User Against Defective Performance in Information Technology*. Netherlands: Kluwer Law International B.V. , ٢٠٠١.

-Graham, Lawrence D. *Legal Battles that Shaped the Computer Industry*. Connecticut, US: Greenwood Publishing Group, ١٩٩٩.

-Halbert, Debora. "The Open Source Alternative: Shrink-Wrap, Open Source and Copyright," .*Murdoch University Electronic Journal of Law* ١٠, no.٤ (٢٠٠٣). Accessed March ٠٨, ٢٠٢٢. http://www٥.austlii.edu.au/au/journals/MurUEJL/٢٠٠٣/٣٣.html

-Hayes, David L. "The Enforceability of Shrinkwrap License Agreements On-Line and Off-Line,". *fenwick & west llp* (March ١٩٩٧): ١-١٦.Accessed March ٠٧, ٢٠٢٢.

http://euro.ecom.cmu.edu/program/law/٠٨-٧٣٢/Transactions/ShrinkwrapFenwick.pdf

-Heath, Steven A. "CONTRACTS, COPYRIGHT, AND CONFUSION REVISITING THE ENFORCEABILITY OF 'SHRINKWRAP' LICENSES, ". *Chicago Kent Journal of Intellectual Property ٥,* no.١ (٢٠٠٥): ١٢-٢٧. Accessed March ٠٨, ٢٠٢٢.

https://scholarship.kentlaw.iit.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=١٠٣٦&context=ckjip

-Hörnle, Julia. *Internet Jurisdiction Law and Practice*. UK: Oxford University Press, ٢٠٢١.

-Hawkins, Jennifer L. "ProCD v. Zeidenberg: Enforceability of shrinkwrap licenses under the copyright act,". *Richmond Journal of law and Technology* ٣, no.١ (١٩٩٧): ١-٢٢. Accessed March ١٠, ٢٠٢٢. https://scholarship.richmond.edu/jolt/vol٣/iss١/٨/

-Hazelwood, Kristin Johnson. " Let the Buyer Beware: The Seventh Circuit's Approach to Accept-orReturn Offers, ". *Washington and Lee Law Review* ٥٥, no.٤ (١٩٩٨): ١٢٨٧-١٣٣٤. Accessed March ١٠, ٢٠٢٢.

https://scholarlycommons.law.wlu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=١٥٢٩&context=wlulr

-Holthöfer, Ralf. *Contract Law in Electronic Commerce*. Germany: Diplomica verlag GmbH, ٢٠٠٠.

-Jr, John E. Murray. "The Dubious Status of the Rolling Contract Formation Theory,". *Duquesne Law Review* ٥٠, no.١ (٢٠١٢): ٣٥-٨١. Accessed March ١٠, ٢٠٢٢. https://dsc.duq.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=٣٧٥٣&context=dlr;

- Jimenez, Marco J. *Contract Law: A Case and Problem Based Approach*. New York, US: Wolters Kluwer Law & Business, ٢٠٢١.

-Katz, Ariel. "The First Sale Doctrine and the Economics of PostSale Restraints ,". *BRIGHAM YOUNG UNIVERSITY LAW REVIEW* ٢٠١٤, no.١ (٢٠١٤): ٥٥-١٤٢. Accessed March ٠٧, ٢٠٢٢. https://digitalcommons.law.byu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=٢٩١٢&context=lawreview.

-Keplinger, Michael S. and Robert W. Frase. "Role of CONTU in computers and photocopying,". *IEEE Transactions on Professional Communication* PC-٢٠, no.٣ (١٩٧٧): ١٦٧-١٧٠.Accessed March ٠٨, ٢٠٢٢. ١٠.١١٠٩/TPC.١٩٧٧.٦٥٩١٦١٠.

-Kim, Nancy S. , *Wrap Contracts: Foundations and Ramifications*. New York, US: Oxford University Press, ٢٠١٣.

-Knapp, Charles L. Nathan M. Crystal and Harry G. Prince, *Rules of Contract Law: ٢٠١٩-٢٠٢٠*. US: Wolters Kluwer Law & Business, ٢٠١٩.

-LEMLEY, MARK A.. "INTELLECTUAL PROPERTY AND SHRINKWRAP LICENSES,". *SOUTHERN CALIFORNIA LAW REVIEW* ٦٨, (١٩٩٥): ١٢٣٩-١٢٩٤. Accessed March ٠٦, ٢٠٢٢.

https://papers.ssrn.com/sol٣/papers.cfm?abstract_id=٢١٢٦٨٤٥

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

---. *Software and Internet Law*. New York, US: Aspen Law & Business, ٢٠٠٠.

-Lawrence, William H. "Rolling Contracts Rolling Over Contract Law ,". *SAN DIEGO LAW REVIEW* ٤١, no.٣ (٢٠٠٤): ١٠٩٩-١١٢٢. Accessed March ١٠, ٢٠٢٢.

https://core.ac.uk/download/pdf/٢٢٧٢٨٥٧٣٧.pdf

-Lucchi, Nicola. *Digital Media & Intellectual Property: Management of Rights and Consumer Protection in a Comparative Analysis*. New York, US: Springer Science & Business Media, ٢٠٠٦.

-Miller, Richard I."THE CONTU SOFTWARE PROTECTION SURVEY .*Jurimetrics Journal* ١٨, no.٤ (١٩٧٨): ٣٥٤-٣٦٨. Accessed March ٠٨, ٢٠٢٢. https://www.jstor.org/stable/٢٩٧٦١٦٣٦.

-Miller, Roger LeRoy. *Business Law Today, Standard: Text & Summarized Cases* Massachusetts, US: Cengage Learning, ٢٠١٦.

-Mossoff, Adam. "A Brief History of Software Patents (and Why They're Valid),". *Arizona Law Review Syllabus* ٥٦ (٢٠١٤): ٦٦-٨٠. Accessed March ٠٥, ٢٠٢٢.

https://arizonalawreview.org/pdf/syllabus/٥٦ArizLRevSyl٦٥.pdf

-Manwaring, Kayleen, "Enforceability of Clickwrap and Browsewrap Terms in Australia: Lessons from the U.S. and the U.K.,". *Studies in Ethics, Law, and Technology* ٥, no.١ (٢٠١١): ١-١٧. Accessed March ٠٨, ٢٠٢٢.

https://www.researchgate.net/publication/٢٥٦٠٥٨٨٨٠_Enforceability_of_Clickwrap_and_Browsewrap_Terms_in_Australia_Lessons_from_the_US_and_the_UK

-Miller, Roger LeRoy. *Business Law Today, Comprehensive*. Massachusetts, US: Cengage Learning, ٢٠١٢.

- ---. *Business Law: Text & Cases - The First Course*. Massachusetts, US: Cengage Learning, ٢٠١٦.

-NATIONAL COMMISSION ON NEW TECHNOLOGICAL USES OF COPYRIGHTED WORKS (CONTU). *Final Report of the National Commission on New Technological Uses of Copyrighted Works*. Washington, DC: address ERIC - Education Resources Information Center, ١٩٧٨. ١-٣٥٤. Accessed March ٠٨, ٢٠٢٢. https://files.eric.ed.gov/fulltext/ED١٦٠١٢٢.pdf

-Oman, Ralph. "COMPUTER SOFTWARE AS COPYRIGHTABLE SUBJECT MATTER: ORACLE V. GOOGLE, LEGISLATIVE INTENT, AND THE SCOPE OF RIGHTS IN DIGITAL WORKS,". *Harvard Journal of Law & Technology* ٣١, (٢٠١٨): ٦٣٩-٦٥٢. Accessed March ٠٨, ٢٠٢٢. https://jolt.law.harvard.edu/assets/articlePDFs/v٣١/٣١HarvJLTech٦٣٩.pdf.

-Oakley, Robert L.. "Fairness in Electronic Contracting Minimum Standards for Non-Negotiated Contracts,". *Houston Law Review* ٤٢, (٢٠٠٦): ١-٦٦. Accessed March ٠٨, ٢٠٢٢.

https://ssrn.com/abstract=١٣٤٨٨١٥.

- QC, Robert Merkin and Séverine Saintier. *Poole's Textbook on Contract Law*. UK:Oxford University Press, ٢٠١٢.

-Pitet, Christopher L. "The Problem with Money Now, Terms Later: ProCd, Inc. v. Zeidenberg and the Enforceability of Shrinkwrap Software Licenses, ". *LOYOLA OF LOS ANGELES LAW REVIEW* ٣١, no.١ (١٩٩٧): ٣٢٥-٣٥٢. Accessed March ١٠, ٢٠٢٢.

https://digitalcommons.lmu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=٢٠٨٠&context=llr

-Pisacreta, Edward A, Seth H. Ostrow and Kenneth A. Adler. *Intellectual Property Licensing: Forms and Analysis*. New York, US: Law Journal Press, ٢٠٠٦.;

-Perritt, Henry H. *Law and the Information Superhighway.* New York, US: Aspen law & business, ٢٠٠١.

- ---. *Digital Communications Law*. New York, US: Wolters Kluwer, ٢٠٠١.

(ISSN: ٢٣٥٦ - ٩٤٩٢)

-Rambarran, Ian and Robert Hunt. “Are Browse-Wrap Agreements All They Are Wrapped Up To Be?,”. *TUL. J. TECH. & INTELL. PROP* ٩, (٢٠٠٧): ١٧٣-٢٠٣. Accessed March ٠٨, ٢٠٢٢.

https://journals.tulane.edu/TIP/article/view/٢٥٢٧/٢٣٤٩

-Spooner, Scott J. “The Validation of Shrink-Wrap and Click-Wrap Licenses by Virginia's Uniform Computer Information Transactions Act,”. *Richmond Journal of Law and Technology* ٧, no.٣ (٢٠٠١): ١-١٦. Accessed March ٠٩, ٢٠٢٢.

https://scholarship.richmond.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=١١٢٧&context=jolt

-Street, F. Lawrence. *Law of the Internet*. New York, US: Wolters Kluwer, ٢٠٠٩.

-Seo, Cheon-Seok. “Licenses and the Uniform Computer Information Transactions Act,”. *BUFFALO INTELLECTUAL PROPERTY LAW JOURNAL* ١ , no.١(٢٠٠١): ١٤٦-١٦٨. Accessed March ١٠, ٢٠٢٢.https://core.ac.uk/download/pdf/٢٣٦٣٤٧٦٢.pdf

-S.J., JOSEPH, P. T. *E-COMMERCE : AN INDIAN PERSPECTIVE, Sixth Edition*. Delhi, India: PHI Learning Pvt. Ltd, ٢٠١٩.

-TAY, Christopher. “Contracts, technology and electronic commerce : The evolution continues,”. *Journal of Law and Information Science* ٩, no.٢ (١٩٩٨). Accessed March ١٠, ٢٠٢٢.

http://classic.austlii.edu.au/au/journals/JlLawInfoSci/١٩٩٨/١٤.html

-Wang, Joseph C. “ProCD v. Zeidenberg and article ٢B: Finally the validation of shrink-wrap licenses, ١٦ J.Marshall J.computer & info. L. ٤٣٩ (١٩٩٨),”. *UIC John Marshall Journal of information Technology & privacy law* ١٦, no.٢ (١٩٩٧): ٤٣٩-٤٧٤. Accessed March ١٠, ٢٠٢٢.

https://repository.law.uic.edu/jitpl/vol١٦/iss٢/٩/

-Ware, Stephen J. , Edward Brunet , Richard E. Speidel and Jean E. Sternlight. *Arbitration Law in America: A Critical Assessment*. New York, US: Cambridge University Press, ٢٠٠٦.

-Winn, Jane K. and Benjamin Wright. *The Law of Electronic Commerce*. New York, US: Wolters Kluwer, ٢٠٠٠.

-Wishart, Mindy Chen. *Contract Law*. UK: Oxford University Press, ٢٠١٨.

-Xue, Jiao, "A Comparative Study of Shrink-Wrap License,". *Journal of Politics and Law* ٢, no.٢ (٢٠٠٩): ٨٦-٩٣. Accessed March ٠٨, ٢٠٢٢.

https://ccsenet.org/journal/index.php/jpl/article/download/٢٣١٠/٢١٦٧